تحليل سيولوجى لمشكلة البطالة

من واقع الاقتصاد المصرى

مصر دراسة حالة

اعداد الدكتورة/ مديحه احمد عبادة *

مقدمة حول أهمية الموضوع وأهدافه :

شهدت سوق العمل المصرية – منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تغيرات كمية وكيفية ملحوظة ، فقد تزايدت معدلات مشكلة البطالة بوجه عام ، كما ظهرت البطالة بوجه عام ، كما ظهرت البطالة السافرة كظاهرة جديدة تميزت بها سوق العمل المصرية بعد أن كانت البطالة المقنعة هى السمة السائدة فيه .

وتشير الى ذلك بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فقد ارتفعت معدلات البطالة من (٢,٣٪) عام ١٩٧٤ الى (١٤,٦٪) عام ١٩٨٦م.

---

* مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب بسوهاج

جدول (١)

تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦م

السنة	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٨١	٨٢	٨٤	٨٦
أعداد العاطلين (بالألف فرد)	١٠٩	٢٣٣	٨٥٠	٢٩٦	٣٥٤	٥٨١	٥٩٦	٦٣٤	٢٠١١
معدل البطالة إلى إجمالى القوة العاملة	٢,٣	٢,٥	٧,٧	٢,٨	٣,٣	٥,٤	٥,٦	٦	١٤,٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء -مقارنة بين تعدادى ١٩٧٦-١٩٨٦.

وتعد دراسة مشكلة البطالة من المشكلات الهامة لأنها مشكلة مركبة أى أنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب وانما هى مشكلة اجتماعية وسياسية أيضا تهدد بقلائل واضرابات خطيرة ، ومن هنا تكتسب أهمية خاصة تجعلها مشكلة ملحة وجديرة بالتناول والبحث ، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية :

١- مشكلة البطالة تعنى أولا افتقاد مصدر للدخل يضمن مواجهة متطلبات الحياة من مسكن وملبس وتغذية .....الخ .

٢- البطالة تعنى أيضا اهدار طاقات المجتمع الانتاجية المختلفة مما يزيد من قصور ونقص وسائل الانتاج المادية فى المستقبل ومن ثم تعميق التخلف والتبعية .

٣- أن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الانتاج فى أنه يمثل وسيلة الانتاج والغاية منه فى آن واحد وعليه فالبطالة تمثل من ناحية اهدار لموارد المجتمع كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادى فى اشباع احتياجات افراده ومن ثم فى تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد والذى يعد الهدف النهائى للتنمية.

٤- أن البطالة تعد من الناحية النفسية ذات تأثير سلبى فالشعور بأن الانسان غير قادر على المساهمة فى النشاط الاقتصادى يجعل الفرد يفقد احترامه لنفسه.

٥- أن العقد الاجتماعى بين الدولة والأفراد لا يمكن الحفاظ عليه دون زيادة الموارد المحلية وخاصة الموارد البشرية ، فتعبئة الموارد الانتاجية والاستخدام الفعال للموارد البشرية يعتبران محددان أساسيان لقدرة الدولة على القيام باعبائها الاجتماعية .

٦- والتعطل يعنى من ناحية أخرى افتقاد الأمل فى المستقبل والثقة فى المجتمع والنظام القائم عليه ، مما ينعكس أثره على الأفراد ، إما بزيادة السلبية أو الانخراط فى الجماعات المتطرفة (١) .

كل هذه الاعتبارات السابقة كانت دافعا هاما للباحثة كى تتناول مشكلة البطالة فى مصر بالدراسة والتحليل من واقع الاقتصاد المصرى .

لذا تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع السياسات الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، وعلاقة هذه السياسات بمشكلة البطالة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، ومن خلال التعرف على هذا الواقع وتحليله تحليلا علميا ممكنا لفهم أبعاد المشكلة بما يوصلنا فى النهاية الى وضع مقترح لحل المشكلة .

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية - أى تحليلا اقتصاديا وصفيا لأهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة المصرية وسياسة التعليم والتدريب وسياسة الانفتاح ، مع الاستعانة بالتحليل الكمى فى شكل أرقام مطلقة ونسب تركيبية وارقام قياسية لاستخلاص أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بظاهرة البطالة.

فالدراسة لا تعدو عن كونها صياغة جديدة لنتائج دراسات اقتصادية ودراسات عن البطالة وما يصاحبها من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية تنعكس آثارها على المجتمع، وتستعين الدراسة بالاحصاءات والبيانات الكمية والمعلومات المرتبطة بالمشكلة البحثية ، وكذلك النشرات التى تصدرها اللجان الاقتصادية بمجلس الشورى .

البطالة كمفهوم :

البطالة Unemployment كمفهوم يناقض مفهوم العمل Work تعنى فائض العمالة داخل بناء النسق الاجتماعى أو الصناعى ، فحيث يكون هناك فائض فى سوق العمل لا يمكن لقوة العمل من توفير عدد من الأعمال تستوعب هذا الفائض تحدث ظاهرة البطالة ، والبطالة تكون بذلك على نقيض العمل لها وظائف سلبية فى حياة الفرد والجماعة، حيث تؤدى الى التفكك والصراع ، كما تعمل على اختلال توازن البناء المهنى والاجتماعى بوجه عام (٢) .

وبذلك تكون البطالة –بشكل عام – هى عدم استثمار عنصر العمل بالقدر الكافى أو بالكفاءة اللازمة أو سوء استخدامه (٣) .

ولقد تناول مفهوم البطالة بالدراسة والتحليل العديد من العلماء والمتخصصين . وسوف نعرض لبعض آرائهم .

فيرى الدكتور "عاطف غيث" فى قاموس علم الاجتماع أن المقصود بمصطلح البطالة ، حالة عدم الاستخدام التى تشير الى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل ، ويرى أن البطالة هى إحدى مظاهر التخصص والتنافس فى الانتاج ، بل ان البعض يرى أن البطالة أحد نتائج الانتاج الرأسمالى (٤).

ولقد حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين أن يشرحوا مسألة البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا الشرح قد يعتبر تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر واقع المشكلة (٥) .

ومن وجهة نظر أخرى تناول الدكتور "زيدان عبد الباقى " ذلك المفهوم محاولا أن يقدم التفرقة بين مصطلح البطالة ومصطلح التقاعد أو الاحالة ، لذلك فهو يرى أن مصطلح البطالة ينطبق على أولئك القادرين على العمل ولكنهم لم يوفقوا فى الحصول عليه ، بينما ينطبق مصطلح الاحالة Retirement على أولئك الذين لفظهم سوق العمل بسبب عجز أو شيخوخة أو مرض أو عاهة (٦) .

البطالة بوجه عام ،كما يرى "جيمس وليم" James William هى مشكلة الافراد أو العاملين الذين يريدون عمل ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليه (٧) .

والبطالة بوجه عام تنقسم إلى نوعين رئيسين هما :- البطالة السافرة والبطالة المقنعه، فالبطالة السافرة Unemployment تعنى حالة خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه وذلك بسبب خارج عن ارادته. وليس هناك شروط أو قيود لاعتبار الفرد من المتعطلين لضرورة التقدم للتسجيل فى مكاتب العمل ، أو التوظف الرسمية أو الحصول على اعانة للبطالة (٨) .

جدول رقم (٢)

تطور نسبة البطالة وفقا للنوع (١٩٨٦/٦٠)

السنة	ذكور	اناث	جملة
١٩٦٠	٪١,٩	٪٥,٨	٪٢,٢
١٩٦٦	٪١,٣	٪٤,١	٪١,٥
١٩٧٦	٪٥,٥	٪٢٩,٨	٪٧,٧
١٩٨٦	٪١٠,٠	٪٤٠,٥	٪١٤,٧

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢-١٩٨٧ جمهورية مصر العربية يوليو ١٩٨٨

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة البطالة قد وصلت الى أدنى حد لها فى عام ١٩٦٦، ويعود ذلك الى عاملين أساسيين :

أولهما : فرص العمل الكثيرة التى خلفتها الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥م .

ثانيهمـا : القرار الذى صدر عام ١٩٦١ وكفل لخريجى الجامعات العمل فى دوائر الحكومة أو القطاع العام لحل مشكلات الدفعات الكثيرة التى قبلـت فـى الجامعـات بعـد قيـام الثورة مباشـرة ولم تجـد لهـا فـرص عمـل مقابلـة عنـد تخرجهـا فـى نهايـة الخمسينات .

الا أن نسبة البطالة عادت الى الارتفاع بعد ذلك بسرعة وباطراد حتى وصلت الى حوالى ١٥٪ عام ١٩٨٦م ،بواقع ١٠٪للذكور ، ٤٠٪للاناث ،والسبب الرئيسى لارتفـاع نسبه البطالة هو أن السياسـات التنمويـة والاسـتثمارية التـى تبنتهـا الحكومـة ركـزت علـى تكثيف رأس المال أكثر من تركيزها على تكثيف العمالة (٩) .

وتوضح احصائيات توزيع قوة العمل فى جمهورية مصر العربية وفقـا لمتغير الريـف والحضر ، وكذلك وفقا لمتغير النوع ،حجم البطالة عند كل من الذكور والاناث

حيـث تبلـغ نسـبة مـن يعملـون مـن الذكـور فـى الريـف (٥٥,٨٪) والحضـر (٤٤,٢٪)، بينمـا بلغـت نسـبة مـن يعملـون مـن الانـاث فـى الريـف (٣٠,٥٪) والحضـر (٦٩,٥٪) ، أما نسبة المتعطلين من الذكور فى الريف (٥١,٥٪) ، والحضر (٤٨,٥٪) ، بينما بلغت نسبة المتعطلين من الانـاث فـى الريـف (٤٥,٥٪) والحضـر (٥٤,٥٪) وذلـك وفقا للبينات الاحصائية كما يوضحها الجدول رقم (٣) .

أما البطالة المقنعـة أو الناقصـة Under Employment وهـى كمـا يعرفهـا " جيمس وليم " هى مشكلة يعانى منها العمال الذين يريـدون الحصـول علـى عمـل مسـتديم ولكنهم لا يجدون الا عملا لنصف الوقت أو عملا مؤقتا (١٠) .

أو هى بعبارة أخرى الفرق بين حجم العمل الذى يؤديه الأفراد المستخدمون وبـين حجم العمل الذى يكونون عادة قادرين وراغبين فى أدائه (١١) .

ويعانى ريف الدول النامية من البطالة التحتية المقنعة وذلك لأن المزارعين يحـاولون أن يصلوا بانتاجهم الزراعى الى الحد الاقصى الممكن بالنسبة لهم فى مساحة منزرعة ضيقة ، ومن ثم تشترك الأسرة الريفية كلها فى العمل الزراعى على أساس أن هذا العمـل الجمـاعى

سوف يزيد من الانتاج ، ولكن فى الواقع نجد أن كمية العمل المطلوبة فعلا تتأثر بحجم الأرض التى يعملون عليها ونتيجة لذلك تعمل الأسرة كلها ولكن يعمل كل فرد لبعض الوقت ويستريح ، ومن ثم تصبح كمية العمل المبذول فعلا أقل من طاقات العمل المتاحة ، وبذلك تنتشر البطالة التحتية المقنعة (١٢) .

اذن فالمشكلة الأساسية المتعلقة بالبطالة التحتية المقنعة فى بلادنا هى فى الواقع مشكلة لانتاج معين بواسطة عدد من العاملين أكبر مما تتطلبه هذه الكمية من العمل ومن ثم يبذل كل عامل كمية طاقة أقل مما يقدر أن يبذله ، ويظل فائض طاقات العمل معطلا.

ويندرج تحت مفهوم البطالة التحتية العديد من أنواع البطالة الأخرى كالبطالة السافرة ، بطالة تحتية مقنعة – بطالة تحتية حادة – البطالة الدورية الموسمية – البطالة الهيكلية– البطالة الاحتكاكية – بطالة غير منتظمة – بطالة انكماشية – بطالة مزمنة – بطالة شخصية – بطالة اقليمية – البطالة الطبيعية .

وتختلف أسباب البطالة وطرق علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الانتاج الصناعى الزراعى من ناحية ، وبالتنظيم السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى فالدول الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها ، وتضع من أجل ذلك الحلول ، أو تتوسط بين الرأسماليين والعمال لوقف اضراب أو تخريب قد يؤدى الى قلاقل سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف نظرا لالتزام المخطط بتوفير العمل ، لكل قادر عليه ، ويمكن للدولة الاشتراكية فى مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكى الكامل ، أن تعالج مسالة البطالة معالجة جزئية وهى مع ذلك تحاول أن تواجه المشاكل التى تترتب عليها فى النطاق الاجتماعى عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية (١٣).

ومن الدراسات السابقة التى تناولت مشكلة البطالة فى مصر من خلال بعض المحاور الاقتصادية – دراسة "خديجة الاعسر " وهى بعنوان " دراسة تحليلية لسوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة (السبعينات) تناولت من خلالها سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال

فترة السبعينات بالدراسة والتحليل نظرا لما حدث من تغيرات جوهرية فى هيكل هذا السوق ، كما تعرضت لأهم السمات العامة للقطاع الزراعى وانعكاساتها على سوق العمل الزراعى ، وتناولت هيكل الاجور الزراعية والانتاجية خلال السبعينات من حيث تحليل نمط تغير معدلات الأجور النقدية الحقيقة ، ودراسة الطلب على العمل الزراعى وتحليل موسمية الطلب على العمالة بالاضافة الى دراسة أهم العوامل المؤثرة على الطلب ، وانتهت من الدراسة الى تصوير لبعض السياسات المقترحة لاحداث التوازن فى سوق العمل الزراعى(١٤) .

وفى دراسة أخرى عن مشكلة البطالة فى القطاع الزراعى ، قام الباحث فى هذه الدراسة بتقدير البطالة المقنعة وفائض العمل فى جمهورية مصر العربية ، آخذاً فى الاعتبار العمل المستخدم لكل محصول للفدان الواحد على حساب حجم المزرعة ، وتوزيع المزارع على حسب حجمها والمحصولات المزروعة ، وقد اوضحت النتائج أيضا أن هناك فائضا فى قوة العمل فى المزارع الصغيرة العائلية (أقل من خمسة أفدنه) ويمثل ٦٥٪ من القوة العاملة الزراعية فى مصر .

أما البطالة الموسمية الجزئية فى المزارع المتوسطة (فئة الحيازة من ١٥الى ٢٠ فدان) اتضح أن القوة العاملة الزراعية الرجالية منها فى حالة عمالة كاملة فى قمة الموسم الزراعى بجميع محافظات الجمهورية ماعدا محافظتى القليوبية والمنوفية ، بينما تسود البطالة الجزئية الموسمية فى بقية أشهر السنة (١٥) .

وفى دراسة أخرى لمشكلة البطالة ، قام الباحث بعمل دراسة تحليلية للعمل الزراعى فى مصر وعلاقته بالتنمية ، وتوصل فى دراسته الى أن البطالة الموسمية تقدر بما يقترب من (٨,٦٪) من جملة القوى العاملة الزراعية عام ١٩٧٤، الا أنها تختلف باختلاف فصول السنة ، حيث تتراوح نسبتها ما بين ١٧-٣٠٪ فى الفترة من نصف نوفمبر الى نهاية يناير، وتبلغ نسبتها ما بين ١,٤-٤٥,٩٪ من جملة العمل المتاح خلال شهر مارس ، وأوضح

الباحث أن البطالة المقنعة تبلغ حوالى (١٠,٣٪) من جملة القوى العاملة الزراعية عام ١٩٧٣م (١٦) .

من دراسة أخرى للمجالس القومية المتخصصة عن البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها، تبين الدراسة حقائق اساسية متعلقة بمشكلة البطالة فى مصر على النحو التالى :

١- زادت البطالة فى مصر خلال عقدى السبعينات والثمانينات عما عليه فى عقد الستينيات واتخذت أشكالا جديدة لم تكن قائمة من قبل ، حيث برزت بوضوح فى السنوات الأخيرة البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد ، فى حين خفت حدة البطالة بين عمال الزراعة.

٢- بلغ معدل التعطيل (١٢,٣٪) من قوة العمل التى تضم الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥سنة فأكثر .

٣- ومن اجمالى عدد المتعطلين حاليا تبلغ نسبة الذين سبق لهم العمل ثم أصبحوا متعطلين (٢٣,٦٪) وأن (٩٠٪) من اعداد المتعطلين تتركز فى الأعمار الصغيرة من سن ١٥سنة الى ٢٩سنة .

٤- ترجع الدراسة زيادة البطالة بين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة لافتقاد فرصة التعيين سواء فى الحكومة أو فى القطاع العام أو الخاص مما يشير الى خلل فى النظم التعليمية ، وتوصى الدراسة بالعديد من التوصيات لتجنب هذه المشكلة، ومن هذه التوصيات : ضرورة تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدته باعتباره الطريق الصحيح لحل مشكلة البطالة والحد منها – واستثمار مختلف الموارد فى مصر وخاصة الموارد المالية – التيسير على الشباب فى الحصول على القروض الميسرة من بنوك التنمية لاقامة المشروعات (١٧) .

وفى دراسة اخرى لمكتب العمل الدولى اشارت الى ان البطالة الموجودة بالزراعة المصرية ليست بطالة مقنعة ولكن المشكلة التى تعانى منها الزراعة هى البطالة الموسمية والتى قدرت بنحو (١٢,٥٪) للرجال ، (٢٥٪) للنساء ، (٦٤,٧٪) للاطفال (١٨).

وسوف تناقش هذه الدراسة مشكلة البطالة من خلال محورين أساسيين :

المحور الأول : النظام الاقتصادى فى الدول العربية والبطالة المصرية .

المحور الثانى : السياسة الاقتصادية فى مصر ومشكلة البطالة (الدراسة الميدانية)

أولا : النظام الاقتصادى فى الدول العربية ومشكلة البطالة :

منذ عام ١٩٨٠م وهناك بدايات أزمة اقتصادية فى كل الأقطار العربية هذه الأزمة نبعت من التركيب الهيكلى لاقتصاديات هذه الدول إلى جانب النسق الاجتماعى الذى تعيشه هذه الدول وما يعزز هذا النسق من مكونات فكرية وثقافية تؤثر بل تشكل سلوك هذه المجتمعات تجاه عملية الانتاج.

لقد نهجت الدول العربية منذ بداية تحررها من الاستعمار نهجا اقتصاديا أدى الى وقوع هذه الدول فى أزمة اقتصادية واجتماعية تتفاقم بشدة ، فلقد استوردت هذه الدول نظريات اقتصادية وحاولت تطبيقها على مجتمعاتها دون أن تعى مدى ملائمة هذه النظم الاقتصادية لمجتمعاتها ولصالح مجتمعها وربطت اقتصادها بالسوق العالمى ولم تعد تسلح نفسها لمواجهة الازمات التى تنتج عن هذه العلاقة ان الاستعمار الغربى حين خرج من هذه الدول ترك بداخلها ما يلغى أثر هذا الخروج ترك ما يحقق له أهدافه قبل خروجه من العالم العربى وهى استنزاف موارده لحسابه ترك النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ونظريته فى التخلف والتنمية أى ارتباط هذه الدول بالسوق الرأسمالية العالمية التى تعيق التنمية واستنزاف موارد هذه الدول بطرق استعمارية حديثة ، ومن هنا أتت المشكلة التى نعانى منها وهى مشكلة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية وأساليب استنزاف الموارد العربية وبخاصة فى مجال النفط (١٩) .

البطالة العربية وسوء استغلال الموارد :

تؤكد الدراسات والابحاث على أن اقتصاديات الدول العربية تتسم بالموارد والطاقات العاطلة ، ويمكن ان نعرض بايجاز لهذه الموارد :

١- الأرض الصالحة للزراعة والموارد البشرية :

رغم أهمية الأرض الصالحة للزراعة كمورد طبيعى نجد أن استغلال الدول العربية للأرض الزراعية لا يزيد عن (٢٧,٨٪) من المساحة الصالحة رغم وجود الأيدى العاملة الزراعية ووفرتها ، وهنا ننتقل الى مشكلة أخرى وهى عدم التشغيل الكامل للقوى العاملة المتاحة ، وبالتالى أدى ذلك الى تفاقم مشكلة البطالة فى العالم العربى فى السنوات الأخيرة أى بعد عام ١٩٨٠.

٢- موارد رأس المال النقدى :

لم تستغل موارد رأس المال النقدى سواء بالدول المتوفرة لديها هذه الموارد "الدول المصدرة للبترول"

ولم توجد هذه الدول مجالات لاستثمارها وبالتالى قامت بتصديره الى الاسواق المالية العالمية ليتم استثماره بها ، وكذلك الدول العربية غير النفطية - والتى تعانى من نقص رأس المال النقدى -مما أدى الى تورطها فى الاستدانة من العالم الخارجى ، ورغم هذه الديون فان هذه الدول تصدر جزءاً من رأسمالها النقدى بالعملات الحرة الى العالم الخارجى لكى تستثمر فى السوق العالمية (٢٠) .

وفى ظل ظروف الفقر التى شهدها هذه الدول ، لنا أن نتوقع انخفاض مستوى المدخرات المحلية والواقع أن معظم هذه الدول لا تستطيع ان تدخر أكثر من (٥٪) أو (٦٪) من صافى دخولها القومية (٢١) .

وعلى ذلك فان الاقتصاديات العربية لاتشهد فى المرحلة الحالية بطالة الموارد بأنواعها المختلفة بل تشهد اختلالاً حقيقى واهداراً شديداً للموارد الاقتصادية نتيجة للأسلوب الذى تدار به العملية الاقتصادية فى هذه المجتمعات .

هذا الى جانب مظاهر اقتصادية أخرى منها ظاهرة التضخم حيث تعانى هذه الدول من هذه الظاهرة خاصة الدول الفقيرة ويوضح ذلك تزايد ارتفاع الأسعار للسلع

الاستهلاكية منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ، فقد وصل الرقم القياسى للاسعار فى الصومال إلى أقصاه (٤٤٠,٤٧٠٪ ثم السودان ٣٣٧,٥٣٪ ثم مصر ١٩٥٪ ثم سوريا ١٨٤,٢٪، وهكذا نجد أن الدول الفقيرة هى أكثر الدول زيادة فى التضخم (٢٢)

هذا الى جانب عجز الميزانية بمعدل متزايد بلغ (٣٤٪) سنويا ابتداء من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ هذا الى جانب انهيار معدل التبادل الدولى وانهيار قيمة العملات العربية نتيجة استنزاف الموارد من العالم العربى من خلال السوق الرأسمالية العالمية نتيجة الخلل بين ما يصدره العالم العربى وما يستورد من هذه السوق والارقام تدل على انخفاض نسبة التبادل الدولى عام ١٩٨٦ بمعدل ١٦,٨٪ بالنسبة للدول المختلفة ومنها الدول العربية ، أما الدول المصدرة للبترول فلقد بلغ معدل الانخفاض فى نفس العام (٤٥,٧٪) وقد اضطرت غالبية الدول العربية الى استخدام احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية فى تمويل احتياجاتها وعكس هذه التدهور تدهور فى القدرات الانتاجية ، كما اننا نجد عجزا فى موازين المدفوعات لهذه الدول العربية خاصة غير النفطية وذلك يرجع فى الأساس الى هروب رؤوس الاموال لتستقر فى العالم الخارجى .

وفى النهاية يمكننا القول بأن هناك تدهورا للقدرات الاقتصادية العربية وتزايد اعتمادها على العالم الخارجى خاصة فى الغذاء وتزايد العجز عن الاكتفاء الذاتى فى المجال الزراعى والحيوانى مما زاد من واردات العالم العربى من السلع الغذائية ، أما الصادرات فكما تبين الارقام فانها فى تناقص بمعدل (٤٩,٣٪) من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤ ، وبالطبع يرجع ذلك الى انخفاض سعر البترول ، فنجد أن دول الخليج بدأت فى عقد الثمانينات واسعار النفط فى حدود ٤٠دولاراً وضمن ظروف سياسية افضل وعدد سكان أقل ، ومع ذلك آلت الاوضاع الاقتصادية لهذه الدول الى ما آلت اليه وتبدأ هذه الدول التسعينات واسعار النفط الحقيقية فى حدود أسعار ١٩٧٣م أى أقل من نصف سعره فى بداية الثمانينات والفائض المالى الضخم قد تحول الى عجز مالى كبير ، ويبدأ عقد التسعينات والكلمة فى السوق النفطية والى أمد بعيد بأيدى الدول المستهلكة ، فقد كانت تحكم العالم فى بداية الثمانينات... أيديولوجيتان متناقضتان ، وستحكم العالم فى التسعينات ايديولوجية

واحد بقوى اقتصادية متنافسة ، ويمكن تجميعها مصلحة فى ابقاء اسعار النفط عند حدودها الدنيا من أجل تقدمها الاقتصادى (٢٣) .

لقد نجحت الدول المتقدمة فيما هدفت اليه سواء فى مجال الانتاج أو مجال ترشيد استهلاك الوقود ، وفى اطار غفلة الدول المصدرة للبترول عن الدفاع عن مصالحها ومواجهة السياسات الرأسمالية بالتضامن وابتداع سياسات تضمن استمرار سيطرتها على سوق النفط، ومن ثم سيطرتها على الاسعار ، فان ما حدث هو النقيض اذا أصبحت الخلافات والصراعات والانقسامات هى السمة السائدة بين الدول العربية .

وهذا أدى الى اتجاه طاقة الدول العربية البترولية على استيعاب العمالة الوافدة الى التناقص وهو ما يعنى أن أزمة البطالة قد تزداد تفاقما فى ظل هذه الظروف والسياسات .

ثانيا : السياسة الاقتصادية فى مصر ومشكلة البطالة (الدراسة الميدانية) :

ان الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها مصر هى أزمة شاملة ذات وجوه كئيبة متعددة، ومن أشد الوجوه كآبة لهذه الأزمة تعطل اعداد كبيرة من المصريين أغلبهم شباب متعلم وعجزهم لسنوات متوالية عن الحصول على فرص عمل ، والسبب الرئيسى لتزايد أعداد المتعطلين من بضعة آلاف فى الستينيات وحتى أوائل السبعينات الى ما يناهز مليونى شخص فى الثلث الأخير من الثمانينات هو أسلوب أو سياسة التنمية التى عرفتها مصر منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فقد تميز نمط التنمية منذ ذلك الوقت بعدد من الخصائص التى قللت من فرص استيعاب العمالة فى الاقتصاد المصرى ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلى :

١- التركيز على قطاعات التجارة والخدمات والأنشطة الطفيلية على حساب النمو فى قطاعات الانتاج السلعى وبخاصة الزراعة والصناعة.

٢- تقليد تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة التى تتجه الى الاستغناء عن العمالة والتوسع فى التحكم الآلى أو الإلكترونى فى عمليات الانتاج مما يعزز من هذا الاتجاه وتوهم أن التقدم هو الحصول على أحدث تكنولوجيا العصر وحريتنا المقيدة فى

اختيار التكنولوجيا الملائمة فى ظل الحصول على التكنولوجيا من خلال القروض الأجنبية ، وفى ظل مقاومة الشركات الدولية الكبرى لمحاولات تفكيك الحزمة التكنولوجية (بقصد اختيار ما يناسب واستبعاد مالا يناسب ظروفنا)

٣- تزايد الاعتماد على القطاع الخاص وهو بطبيعته لا يقدر على خلق فرص عمل كثيرة وذلك اما لان مشروعاته صغيرة فى المتوسط ، أو لانه يدخل فى مجالات خدمية وطفيلية غير مستوعبة لعمالة كثيرة ، واما لأنه ناقل للتكنولوجيا الأجنبية الموفرة للعمالة من خلال التوكيلات والمشاركة الأجنبية .

٤- تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وقد نتج عن ذلك انخفاض فى الاستيعاب الظاهرى للعمالة من خلال برامج تشغيل الخريجين وكذلك من خلال الحد من التعينات الجديدة للعمال وللموظفين فى القطاع اعام ، وقد أدى ذلك الى تحول جزء كبير من البطالة المقنعة الى بطالة سافرة (٢٤).

٥- زيادة الخلل الموجود فى سوق العمل ووجود خلل فى سوق العمل معناه أن بعض القطاعات تعانى من ارتفاع البطالة فيها فى حين أن فى بعض القطاعات يكون الطلب اكثر من العرض ويرجع هذا الخلل جزئياً إلى تزايد اعداد الشباب الجامعى المنتظر الوظيفية الحكومية ، كما يرجع جزئيا للتغيرات البنائية العامة التى ارتبطت بهجرة بعض انواع العمالة الى الدول النفطية ، فالهجرة الى الدول النفطية كان لها طابع انتقائى اذا أنها سحبت أحسن العناصر ، ولم تسحب فائض القوة العاملة الموجودة فى بعض القطاعات فأدت الى زيادة الخلل الذى كان موجودا اصلا فى سوق العمل المصرى هذا بالاضافة الى أن هذه الهجرة أدت الى عدم تكيف المهاجرين العائدين مع ظروف العمل فى مصر ولاسيما فيما يتعلق بالاجور مما يجعل البعض منهم يفضل حالة البطالة على حالة العمل بأجر منخفض الى ان تتاح له فرصة السفر مرة أخرى (٢٥) .

٦- لقد أدت السياسة التى انتهجتها مصر خلال فترة السبعينات الى ربط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالية العمالية مما يترتب على ذلك تحكم هذه السوق الرأسمالية العالمية فى آليات الاقتصاد المصرى وتأثر السوق بموجة التضخمات العالمية فى الأسواق ، مما نتج عنه ضغوط على ميزان المدفوعات المصرى لسد حاجة السوق المحلى من الواردات والتى تزايدت مع انخفاض الناتج المحلى خاصة من السلع الغذائية ولم يواكب هذه الزيادة فى المنتجات الزراعية والصناعية التى ثبت عدم نموها فى هذين العقدين الآخرين مما كان له أثر واضح وفى تنامى ظاهرة البطالة التى يشغلها مجتمعنا المصرى فى الوقت الحالى .

وسوف تحلل الدراسة مشكلة البطالة فى ضوء علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الآتية :

١- تراجع معدلات النمو الاقتصادى كليا وقطاعيا.

٢- الانتاج الزراعى بين ضعف الانتاج المحلى وزيادة الواردات ونقص الصادرات .

٣- السياسة التعليمية وتدريب القوى العاملة .

٤- الديون الخارجية ومشكلة البطالة .

٥- تضخم الأسعار ودور التبعية الاقتصادية للاسواق العالمية .

٦- سياسات الانفتاح الاقتصادى ومشكلة البطالة .

أولا : تراجع معدلات النمو الاقتصادى كليا وقطاعيا :

طبقا للبيانات الرسمية شهد الاقتصاد المصرى معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى منذ اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ١٩٧٤ ، فكما هو موضح بجدول رقم (٤ملاحق والدراسة) قفز المعدل السنوى المتوسط للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى من ٣,٢٪ فى النصف الثانى من الستينيات واوائل السبعينيات الى ما يزيد قليلا عن ٨٪ فى عام ١٩٨٢/١٩٨١ وبرغم تراجع معدل النمو خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٣/٨٢-٨٧/٨٦ من ٩,٩٪ فى ٨٣/٨٢ الى أقل من النصف فى ٨٧/٨٦(٤,٢٪) فقد ظل

متوسط المعدلات المنخفضة وفق بينات المتابعة الرسمية مرتفعا حوالى ٧٪ سنويا . غير أن هذه المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادى قابلة للنقد من ثلاث زوايا :

الزاوية الأولى : هى أن هذه المعدلات لا تعكس جهدا تنمويا محليا بقدر ما تعبر عن ظروف خارجية مواتية –خاصة فى السبعينات – أتاحت لمصر قدرا ضخما من التدفقات المالية من الخارج ، سواء من مصادر الاقراض الدولية أومن خلال تصدير البترول بكميات ضخمة واسعار بالغة فى الارتفاع ، أو ومن خلال تصدير العمالة التى تزايد عليها الطلب تزايدا انفجاريا فى الدول العربية المصدرة للبترول ، أو من خلال انتعاش حركة المرور فى قناة السويس مع تزايد الطلب العالمى على البترول ، أو من خلال رواج السياحة خاصة السياحة العربية فى مصر (٢٦).

أما الزاوية الثانية : وبالنظر فى معدلات النمو الاقتصادى المسجلة رسميا فنجد أنها تعكس تضخما فى قطاعات التوزيع والخدمات فى الوقت الذى تراجعت فيه قطاعات الانتاج السلعى ، فقد بلغ معدل نمو الناتج فى القطاعات التوزيعية والخدمية ٤١,٢٪– ١١,١٪ خلال الفترة ٧٣–١٩٧٦ مقابل ٨٪ فى القطاعات السلعية وبلغ ١٢,١٪ و٩,٦٪ خلال فترة ٧٧–١٩٨٢/٨١ مقابل ٥,٨٪ فى القطاعات السلعية ، ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو ناتج القطاعات السلعية نفسه متضخم

أصلا بسبب النمو السريع فى قطاع البترول (٣١,٣٪)سنويا خلال الفترة ٧٣–١٩٧٦، ثم ١٢,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٧–١٩٨٢/٨١ ، ٧,٧٪ خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢–١٩٨٧/٨٦ لذلك فقد كان هذا المعدل المرتفع للنمو فى النتائج المحلى الاجمالى مصحوبا باختلال هيكلى واضح.

وتوضح تقارير مجلس الشورى ارتفاع نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية التى كانت تعرف فيما سبق بقطاعات التوزيع من ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السبعينيات الى ٣٠,٤٪ خلال فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧ وكان نصيبها لا يتعدى (قطاع الخدمات فيما سبق) ما يزيد قليلا على ربع الناتج المحلى فى الستينات الى ١٩٪ فى السبعينات والثمانينيات فقد ارتفع نصيب القطاعات التوزيعية والخدمية مجتمعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٤,٢٪ فى السبعينيات الى ٤٩,٤٪ فى فترة الخطة الخمسية ٨٢-٨٣/١٩٨٦-١٩٨٧.

أما نصيب قطاعى الزراعة والصناعة فقد هبط بانتظام من المستوى المرموق الذى كان قد بلغه فى النصف الأول من الستينات وهو ٥٠٪ الى ٤٦٪ فى أواخر الستينات وأوائل السبعينيات ثم الى ٣٩٪ فى الثلثين الآخرين من السبعينيات وأخيرا الى ٣١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ٨٢-٨٣/ ٨٦-١٩٨٧ وقد كان ذلك فى جانب منه متمشيا مع الانخفاض الذى جرى بنفس الوتيرة فى نصيب هذين القطاعين من اجمالى الاستثمار الثابت المحلى (٢٧) .

أما الزاوية الثالثة التى يمكن أن ينظر منها الى معدلات النمو الرسمية هى أن هذه المعدلات مبالغ فيها مبالغة شديدة وتضخم من حجم الانجاز الذى تحقق فى السبعينات وما انفض منه من سنوات الثمانينات ، وترجع هذه المبالغة الى العديد من العوامل لا يسع المقام هنا لذكرها .

اذا استندنا الى معدلات النمو القطاعية الرسمية فى التعرف على الاتجاه العام لحركة القطاعات المختلفة ، فأننا نلحظ أشد القطاعات تأثرا كانت قطاع البترول وقطاع التشييد التى سجلت معدلات نمو سالبة فى ٨٦/١٩٨٧(٢,١٪،٢,٥٪ على التوالى) بينما كانت معدلات نموها فى ٨٢/٨٣ هى ١٦٪ ٥٪) أما قطاع الزراعة فقد انخفض معدل نموه من ٤٪ وكذلك ٢,٩٪ وانخفض معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين من ٢,٢٪ الى ١,١٪ فيما بين السنتين .

وهذا الهبوط الملحوظ فى معدلات النمو خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧ مرتبط بعدد من العوامل أهمها الهبوط الحاد فى حصيلة البلاد من العملات الأجنبية مع التدهور الشديد الذى لحق بأسعار البترول ومع اتجاه تدفقات المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبى الى الجمود أو التناقص فقط هبط فائض قطاع البترول من ٢,٦٪ مليار دولار فى ١٩٨٥ الى ٠,٧ مليار دولار فى ١٩٨٦ كما هبطت الحصيلة الكلية للصادرات بحوالى الثلث، وفى نفس الوقت تزايدت التزامات خدمة الدين على مصر من أربعة مليار دولار فى ١٩٨٣/٨٢ الى حوالى خمسة مليارات فى ٨٥/ ١٩٨٦ وأخذت تصر على التأخير فى الوفاء ببعض هذه الالتزامات حتى بلغت المتأخرات المتراكمة ٤,٩مليار دولار فى يونيه ١٩٨٦(٢٨) .

وهذا التراجع فى معدلات النمو الاقتصادى قد رافقه تراجع ملحوظ فى قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب القوة العاملة والاضافات السنوية اليها ، فطبقا للاحصاءات الرسمية المذكورة فى جدول (٥) هبط معدل النمو فى عدد المشتغلين من ٣,٩٪ فى فترة ١٩٧٧-١٩٨٢/٨١ الى ٢,٧٪ فى فترة تنفيذ الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧ كما ارتفعت نسبة البطالة من ٤٪ ، ٥,٢٪ فيما بين هاتين الفترتين وأظهر تعداد ١٩٨٦ أن معدل البطالة ١٥٪ أى ما يوازى ٢ مليون متعطل من اجمالى قوة عاملة فى داخل الجمهورية حوالى ١٢,٧ مليونا حسب التعداد .

ثانيا : الانتاج الزراعى بين ضعف الانتاج المحلى وزيادة الواردات ونقص الصادرات :

ان السياسة التى اتبعتها مصر منذ بداية السبعينات تكشف عن إهمال قطاع الزراعة شأن القطاعات الانتاجية الأخرى ، وأهم ما يميز السياسة الزراعية ما يأتى :

أ- انخفاض الاستثمارات الثابتة الموجهة لقطاع الزراعة :

توضح البيانات الاحصائية انخفاض الاستثمارات الموجهة من الدولة للزراعة بالنسبة للقطاعات الاخرى ، وبالتالى ضآلة معدل نمو المساحات المنزرعة والانتاج لمختلف

الحاصلات الزراعية مما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية وتناقصت نسبة الاكتفاء الذاتى للكثير من السلع ، وفيما يلى بعض الامثلة من مجال الغذاء :

القمح : بعد أن كانت مصر تستورد ٤٤٪ من استهلاكها الكلى من القمح والدقيق فى عام ١٩٧٠ قفزت هذه النسبة الى ٦٤٪ فى عام ١٩٧٥ ثم الى ٧٢٪ فى عام ١٩٧٢م وبنهاية السنة الثالثة للخطة الخمسية (١٩٨٥/٨٤) وصلت نسبة استيراد القمح والدقيق الى ٨٠٪.

الذرة : لم يزد استيراد مصر من الذرة فى عام ١٩٧٥م عن ١٠٪ من جملة الاستهلاك وبحلول عام ١٩٨٠ كانت هذه النسبة قد قفزت الى ٢٨٪ واستمرت النسبة فى التزايد حتى بلغت ٣٣٪ فى ٨٦/٨٥ ثم الى ٣٧٪ فى ١٩٨٧/٨٦(٣٠) .

كما أكدت الاحصائيات انخفاض عدد العاملين بقطاع الزراعة وزيادة عدد العاملين بالقطاعات الأخرى بمعدلات تفوق معدل النمو السنوى لذلك القطاع حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى فيه ٨٢٪ وهو معدل منخفض ولا يتناسب مع أهمية ذلك القطاع بالنسبة للاقتصاد القومى ، وبتحليل أرصدة الاقراض والخصم وفقا لنوع النشاط الاقتصادى يتضح ضعف نصيب الزراعة حيث ظل على ما هو عليه (١,٧٪)فى حين ارتفع نصيب قطاع الخدمات كما سبق ان وضحت ذلك (٣١) .

ب- تآكل الأرض الزراعية :

ولقد بينت كثير من الدراسات المشاكل التى أحدثها الانفجار السكانى ، وكذلك النمو العمرانى العشوائى كأحد الأسباب الجوهرية تجاه استنزاف الموارد الطبيعية وأهمها الأرض الزراعية وتبويرها واستهلاك الأراضى الصالحة للزراعة (٣٢) مما يتطلب استصلاح اراضى تحتاج الى استثمارات مالية ضخمة وتعطى انتاجيه ضعيفة نظرا لطبيعة تكوينها وهذا يمثل استنزاف صريح للموارد الطبيعية والاقتصادية فى الاقتصاد القومى وكان وراء هذه الظاهرة العديد من المشكلات الخطيرة ممثلة فى اتساع فجوة نقص انتاج الغذاء لمواجهة الاستهلاك المتزايد ومع استمرارية اهمال البعد الاقليمى فى تخطيط المدن ضمن مناهج

التخطيط الاقتصادى على المستوى القومى حيث اعتمدت تلك الخطط بصفة اساسية على تركيز كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية الانتاجية فى قلب مراكز الانتاج الزراعى ، أو على أقل تقدير بالقرب من الأراضى الزراعية مما أدى الى تدهور صلاحية التربة الزراعية .

وقد أوضح تقرير منظمة الأغذية (الفاو) فى ديسمبر ١٩٨٩ أن التنمية الزراعية فى الشرق الاوسط عاجزة على ملاحقة الزيادة السكانية مع انخفاض انتاجية الارض الزراعية مع تحديات الجفاف وقلة المياه وظاهرة التصحر وقلة الموارد المالية والبشرية المدربة مما أدى بهذه الدول إلى استيراد سلع غذائية تقدر بـ ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٦م وذلك لمواجهة احتياجتها الغذائية (٣٣) .

وقد أدى هذا الى عجز كلى فى الموازنة ، ففى عام ١٩٩٢/٩١ كان العجز بنحو ٩,٣ بليون جنيه بزيادة نسبتها ٦,٩٪ عن موازنة العام ١٩٩١/٩٠ الامر الذى أدى الى امتصاص الفائض الجارى المتحقق ، وبالطبع يمول هذا العجز من قروض وتسهيلات ائتمانية خارجية ومحلية ، هذا الى جانب العجز الذى يتم تمويله من خلال الجهاز المصرفى (٣٤) .

ومما هو جدير بالذكر أن توزيع القروض وفقا لآجال استحقاقها يبين استمرار انخفاض القروض متوسطة طويلة الأجل بالنسبة للقروض التى تستحق الدفع بعد سنة وحتى خمس سنوات فى نهاية يوليه ١٩٨٩ مما يؤدى الى زيادة الضغوط الاقتصادية (٣٥) .

جـ- ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض :

لعل من أهم أسباب وجود فائض العمالة هو ارتفاع معدل العمالة بالنسبة للأرض الزراعية باعتبارها عنصر الانتاج ومصدر الدخل لنسبة كبيرة من القوى العاملة فى الدول النامية هذا ومن أهم صور فائض العمالة هى صورة العمالة الناقصة فى القطاع الزراعى، اذ تعتبر خصائص العمالة بصفة عامة فى هذه الدول ، ولعل السبب الرئيس للعمالة الناقصة هو صغر حجم المزارع بالاضافة الى نظام الدورة الزراعية الذى يحتم وجود البطالة الناقصة بنسبة عالية فى بعض فترات السنة دون غيرها كما يحدث فى فترة انتظار جنى المحصول بعد زراعته (٣٦) .

وترجع ظاهرة العمالة الناقصة الى سوء توزيع الارض الزراعية بمعنى أن عددا من الملاك يملكون معظم الأرض الزراعية تاركين الغالبية العظمى من المزارعين يعتمدون على العمل بأجر ويزداد الاجر سوءا مع مرور الوقت بتفتيت الملكيات الصغيرة وتزايد معدلات نمو السكان (٣٧) .

د- هجرة العمالة الريفية :

ان الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية الى أقطار النفط العربية منذ منتصف السبعينات قد وجدت دوافعها بالأساس فى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، فجاء الجانب الأعظم من المهاجرين من ريف مصر الذى كانت تسوده انماط انتاج تقليدية وعائلية ويعاني من انخفاض مستويات الدخل فيه مقارنة بالحضر ، كما تجد تلك الهجرة دوافعها ايضا فى الاختلافات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وضعف قدرته على استيعاب قوة العمل (٣٨) ، ومع بداية عقد الثمانينات حدث هبوط فى اسعار النفط مما ترتب عليه انخفاض ايرادات تلك الدول مما أدى الى الاستغناء عن اعداد متزايدة من العمالة الوافدة ، وقد قدر عدد المصريين العائدين من البلاد النفطية بنحو ١٠٠ الف عامل سنويا منذ بداية الثمانينات .

مما سبق يتضح لنا ما يأتى :

- انخفاض الاستثمارات الثابتة الموجهة لقطاع الزراعة مقارنة باجمالى الاستثمارات وذلك من خلال الفترة المدروسة وانخفاض المساحات المنزرعة من مواد الغذاء مما أدى الى محاولة تعويض هذا العجز بالاستيراد من الخارج مما أدى فى النهاية الى ضغوط اقتصادية وسياسية وتضييق للاستثمارات فى المشروعات التى تستوعب الايدى العاملة، فنقص الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة وبالتالى ضآلة معدل نمو المساحات المنزرعة مما أدى الى نقص الأيدى العاملة بقطاع الزراعة عام ١٩٧٦ ونتج عن ذلك عدم ارتباط الاسر القروية بالأرض وهجرتها الى الدول العربية أو الى المناطق الحضرية سعيا وراء حياة أفضل وعمل اسهل ، وغالبا ما يكون هذا العمل عملا

طفيليا نظرا لاقتصار خبرة المهاجرين على مهنة الزراعة مما أدى الى تفاقم مشكلة البطالة .

ثالثا : السياسة التعليمية وتدريب القوى العاملة :

يمثل التعليم أحد العناصر الهامة فى سياسة العمالة ، فهو أحد الجوانب فى هذه السياسة التى توضح أن تنمية القوى العاملة ذات وجهين ، فهو عنصر هام من أجل التنمية وفى ذات الوقت فهو مطلب لذاته لتنمية الانسان ، فهو اذن حاجة ملحة للحاضر وهو أيضا استثمار للمستقبل .

ويمكن لنا ابراز أهمية التعليم لاقتصاد فائض العمالة فى النقاط التالية :

- هناك تأثير لانتشار التعليم على هيكل العمالة من حيث تغيير توزيع العمالة على المهن المختلفة تبعا لبرامج التعليم المتاحة بالدولة ، وتلك النقطة الهامة لها وجهين من حيث التأثير يمكن ابرازهما فيما يلى :

أ- يمكن أن يخدم النظام التعليمى سياسات العمالة بتوفير الاحتياجات من المهن.

ب- فى نفس الوقت يمكن أن يزيد النظام التعليمى من مشكلة فائض العمالة وذلك اذا لم تكن خطط التعليم متمشية مع الاحتياجات المخططة من القوى العاملة فتزيد البطالة بين ذوى المؤهلات التى يزيد العرض منها عن الطلب والتى تبرز بذلك مشكلة الدول النامية والتى تتضح من خلال انتشار مبادئ المساواة الاجتماعية باسرع ما حققه الاقتصاد من نمو لاستيعاب الخريجين (٤٠) .

- تؤدى المعرفة العلمية بصفة عامة الى تغيير فى القيم والتقاليد السائدة فى المجتمع حيث يكتسب الفرد من خلال التعليم القدرة على التفكير المنطقى المنظم وهذا بدوره له أثر كبير على كفاءة القوى العاملة وتنميتها كما أن التعليم يزيد من قدرة الفرد على تقبل الافكار الجديدة واتباع نظم وقوانين العمل (٤١).

- أن من أهم المشاكل التى تواجه المجتمع ندرة العمالة الفنية الماهرة ، ولاشك أن هناك ترابطا بين درجة المهارة العمالية ومستوى التحصيل العلمى للعامل حيث يعتبر وصول العامل الى مستوى تعليمى معين معيارا مهما لتصنيفه كعامل ماهر .
- يعتبر النظام التعليمى مسئولا أيضا عن التغيرات التى تحدث فى هيكل العمالة فى بعض الدول النامية التى تعتمد على العمالة الاجنبية على نطاق واسع ، خاصة العمالة الماهرة التى لا تتوافر فى هذه الدول من العمالة الوطنية بسبب نمو الطلب عليها بمعدل يزيد عن قدرة النظام التعليمى على توفيرها (٤٢).

ولقد انتهجت مصر سياسة مجانية التعليم وهى سياسة تتفق والعدالة الاجتماعية الا أن الدراسات اجمعت على فشل نوعية التعليم والفشل فى تخريج كوادر فنية مرتبطة باحتياجات سوق العمل الداخلى أو الخارجى ، وبالتالى فشلت خطط التنمية ، هذا بالاضافة الى الرواسب الاجتماعية المتبقية من الماضى والتى تأصلت فى سلوك الأفراد ومنها التهافت على العمل الحكومى والمكتبى ، فالتعليم بالنسبة لغالبية المتعلمين وسيلة للتوصل الى عمل جيد أو الى مكان مرموق فى المجتمع ، وفى البداية كان العمل فى المصالح الحكومية يعتبر هدفا مقبولا ، ولكن تزايد عدد المتعلمين لبضع سنوات أوضح أنه لم يعد فى طاقة الاقتصاد القومى ان يستوعب كافة هؤلاء المتعلمين ، مما ادى الى ظهور نوع من البطالة المقنعة أو السافرة بين المتعلمين (٤٣) .

وهذه المشكلة ترجع أساسا الى تغير سوق العمل بسرعة فاقت امكانات التعليم والتدريب ، وبالتالى عدم استطاعة التعليم التحرك بسرعة لمواجهة سوق العمل الحقيقية مما أدى الى نوع من الصدمة للمتعلمين ، ومع ذلك استمر تزايد عدد المتعلمين سواء فى الداخل أو فى الخارج مما أدى الى تباين شديد بين معدل زيادة المتعلمين ومعدل الاحتياجات وبالتالى زيادة عدد العاملين فى الوظائف الحكومية عن احتياجاتها الفعلية عاما بعد آخر ، وكذلك لم يستطع القطاع الخاص – الذى تقل احتياجاته كثيرا عن القطاع الحكومى – أن يخلق فرص عمل جديدة للمتعلمين ، بل إنه عمل على الاقلال من العمالة والأدوات

ومستوى الأجور ، ومن ثم ظهر نوع من عدم التنسيق بين العرض والطلب على القوى المتعلمة .

ان التخطيط للقوى العاملة يرتبط أساسا بسياسة التعليم والتدريب ، وهناك قصور شديد فى الخدمة التعليمية فى مصر ، وخاصة فى مجال التعليم الفنى ، ولذلك يجب أن يلعب التدريب دورا مؤثرا من أجل تصحيح أوضاع هؤلاء الخريجين فى المراحل التعليمية المختلفة الذين دخلوا فعلا فى سوق العمل ولكنهم لا يستطيعوا ان ينتجوا نظرا لعدم تدريبهم واعدادهم اعدادا علميا سليما ، ويرى بعض رجال الاقتصاد أن يوجه الاهتمام عند تخطيط التعليم الى اعداد القوى العاملة وهم فى ذلك يتأثرون بالأمور التالية :

- ان النمو الاقتصادى وما يتصل به يجب أن يكون هدفا رئيسيا للتنمية ، ومن ثم يجب أن توفر له كافة مصادر التمويل .
- ان النمو الاقتصادى يحتاج -بالاضافة الى الموارد والامكانات المالية -الى موارد بشرية تعمل على تنظيمه وافادته .
- ان تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمى تعتبر عاملا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية وعنصرا هام من عناصر الاستثمار القومى من أجل اعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو .

وعن سياسة تشغيل الخريجين ، فهى وان كانت قد أدت إلى إبطاء ظهور مشكلة البطالة فى الستينات وبداية السبعينات الا أنها قد أدت الى انتقال البطالة المقنعة إلى أجهزة الحكومة من ناحية والى ظهور البطالة السافرة فى الثمانينات من ناحية أخرى بعد التوقف عن تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٤ لبعض التخصصات فلم تستوعب فرص العمل التى انشئت حوالى ٧٠ آلاف خريج سنويا فى المتوسط ، كما فشلت السياسة التعليمية فى موائمة اعداد الخريجين ونوعياتهم مع فرص العمل المتاحة (٤٤) .

ولذلك يجب عند وضع سياسة التدريب الأخذ فى الاعتبار أسواق العمل الداخلية وأسواق العمل بالخارج -خاصة اذا أخذنا فى اعتبارنا أن أسواق العمل الخارجية تجذب

العمالة التى تحتاج اليها أسواق العمل الداخلية ، ولذلك عند وضع خطة تدريب العمالة لابد من الأخذ فى الاعتبار هذا العجز فى بعض التخصصات نتيجة الطلب الخارجى على أن يكون هناك بيانات سنوية عن الاحتياجات الفعلية والتخصصات المطلوبة لزيادة الانتاج ولتنمية المجتمع ولابد من ربط الأجر بالانتاج والانتاجية .

إن الاقبال على الشهادة يعد نمطا ثقافيا واجتماعيا اكتسب فى مصر منذ فترات تاريخية قديمة ونتيجة لذلك أصبحت الحرفة والمهنة بدون شهادة ينظر اليها نظرة دونية .

ومع سياسة التعليم الحالية ستظل مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل قائمة بدون حل وكذلك لابد من منح شهادات تدريب لها احترامها فى سوق العمل فى الداخل والخارج أسوة بالشهادات الدراسية ، ومن هنا يمكن أن يكون هناك اقبال على مراكز التدريب ، وأن تكون هذه المراكز على المستوى اللائق والمرغوب فيه وأن يوضع فى الاعتبار محو أمية المتدرب عن طريق برنامج جاد وفعال حيث ثبت من نتائج الدراسات العربية والأجنبية مدى أهمية الثقافة العامة والمهنية للمتدرب كما يمكن تشجيع التلمذة الصناعية بوضع تشريعات تسهل وتدفع العملية للامام – حيث اكدت كثير من الدراسات واستطلاع رأى النخبة المهنية من خلال هذه الدراسة على أهمية التلمذة الصناعية فى تفريخ عمالة مدربة، وهو الأمر الذى يفتقده سوق العمالة المصرية حاليا ، وهو انقراض العمالة المهنية المدربة وعجزها عن مسايرة الاحتياجات الداخلية والخارجية .

السياسة التعليمية وظهور البطالة بين خريجى الجامعات المصرية :

تعتبر ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات المصرية احدى صور البطالة السافرة وتشير الاحصاءات الى أن ما يزيد عن أربعمائة ألف مشتغل يدخلون سوق العمل سنويا منهم ما يزيد عن مائة ألف من خريجى الجامعات وما يزيد عن مائة ألف من خريجى المعاهد فوق المتوسطة والمتوسطة ، وهو ما يعنى أن مشكلة البطالة تكمن فى الدرجة الأولى فى أنها بطالة بين الشباب المؤهل ووجود بطالة بين المتعلمين وخاصة من خريجى الجامعات والتى تحولت من مراكز لاعداد نخبة رفيعة المستوى قليلة العدد يمكن للمجتمع ان يستوعب خريجها الى

مرحلة تعليمية اضافية لكل من يحصل على مجموع فى الثانوية العامة يؤهله لدخول الجامعات يعنى عدم تواؤم سياسات التنمية مع السياسات التعليمية للدولة (٤٥) .

وهذا بدوره يؤدى الى نقص فرص العمل أمام الخريجين وتراجع الدول عن التزامها بسياسة التوظيف الكامل ، ويكفى دليلا على ذلك أن الدولة كانت تقوم حتى اواخر الستينات بتوظيف خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة سنويا ومع منتصف السبعينيات اصبحت الدولة تؤجل هذا التوظف سنة أو سنتين بعد التخرج ، ففى عام ١٩٧٦ بلغت جملة المتعطلين بأكثر من نصف مليون نسمة (٥١٣,٤ ألف) بزيادة قدرها حوالى ٣٤٦,٨ ألف نسمة عن عام ١٩٦٠ ، وتشكل هذه الزيادة أكثر من ضعفى عدد المتعطلين عام ١٩٧٦ مسجلا بذلك زيادة قدرها ٢٦٩,٣ ألف نسمة عن عام ١٩٦٠ ، فى حين بلغ نصيب المؤهلين ٥٣,٦٪ من جملة الزيادة فى العاملين خلال هذه الفترة (٤٦) .

وتوضح الاحصائية التالية من خلال الجدول التالى رقم (٦) حقيقة أساسية وهى أن البطالة المشاهدة تتجه سريعا إلى أن تكون بطالة المؤهلين بالدرجة الأولى .

جدول (٣) : بعض مؤشرات التنمية

معدلات النمو الاجمالية والقطاعية

متوسطات سنوية	٦٠ - ٦٥	٦٥ - ٧٠	٧٠ - ٧٣	٧٣ - ٧٦	٧٧-٨٢/٨١	٨٢/٨٣-٨٧/٨٦
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	٪٦,٤	٪٣,٢	٪٣,٢	٪٨,٣	٪٨,٥	٪٦,٨
معدل نمو ناتج القطاعات السلعية*	٪٦,٤	٪٣,٢	٪٢,٦	٪٨,٠	٪٥,٨	٪٦,٢
معدل نمو الناتج الزراعى	٪٣,٣	٪١,١	٪١,٦	٪٣,٨	٪٢,٣	٪٣,٥
معدل نمو الناتج الصناعى*	٪٨,٥	٪٤,١	٪٣,٣	٪٦,٩	٪٦,٠	٪٩,١
معدل نمو الناتج البترولى			٪٠,٥	٪٣١,٣	٪١٢,٨	٪٧,٧
معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الانتاجية**	٪٧,٠	٪١	٪٤,٩	٪٤١,٢	٪١٢,١	٪٧,١
معدل نمو ناتج الخدمات الاجتماعية والشخصية*	٪٦,١	٪٥,٧	٪٣,٢	٪١١,١	٪٩,٦	٪٨,٠

* صناعة وتعدين + تضم الزراعة والصناعة والتعدين والبترول والتشييد والكهرباء ++ تضم النقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال وكان يطلق عليها فيما سبق قطاعات التوزيع .

* تضم الاسكان والمرافق العامة وخدمات أخرى وكان يطلق عليها فيما سبق قطاعات الخدمات .

العمود الأول والثانى محسوبان من وزارة التخطيط ، ومؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٢/٧١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٥ .

العمودان الثالث والرابع محسوبان من وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨١ .

العمود الخامس من : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، جـ١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٢ .

العمود السادس من : وزارة التخطيط الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٨١ ، جـ١ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ .

ومن البيانات الاحصائية السابقة يتضح لنا الآتى :

١- ان نسبة البطالة داخل قوة العمل المؤهلة تفوق كثيرا نسبة البطالة السائدة داخل كل من جملة قوة العمل المؤهلة وقوة العمل غير المؤهلة .

٢- ان تعاظم سرعة نمو المتعطلين المؤهلين قياسا على سرعة نمو المتعطلين غير المؤهلين قد أدت الى ارتفاع النصيب النسبى للمؤهلين من جملة المتعطلين من ٢٤,٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٠,٣٪ عام ١٩٧٦ ، وذلك على الرغم من ضالة النصيب النسبى للمؤهلين داخل قوة العمل حيث لا يتعدى هذا النصيب ٦,٥٪ عام ١٩٦٠ ١٤٪ عام ١٩٧٦.

٣- إن معدلات النمو السنوية للبطالة بين الاناث المؤهلات تفوق كثيرا المعدلات المناظرة بين المؤهلين من الذكور .

وقد بدأت تتضح خطورة مشكلة بطالة المتعلمين منذ عام ١٩٧٧ ، فقد زاد عدد خريجى الجامعات والمعاهد العليا من أقل من ٥٠ ألفا فى سنة ١٩٧٧ الى حوالى مائة الف فى عام ١٩٨٧ ، وقد بلغ عدد الخريجين خلال العشر سنوات الماضية حوالى ٨٠ألف خريجى ، وتوضح الاحصائيات الآتية سياسة الدولة فى تعيين شباب الخريجين وذلك كما يتضح من الجدولين التاليين :

جدول رقم (٤)

الخريجين والمعينين عن طريق القوى العاملة

مؤهلات عليا بالآلاف

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طلبات التعين	عدد المعينين
١٩٧٧	٤٨,٩	٣٩,٨	٢٠,٨	٢٠,٧
٧٨	٥٦,٥	—	—	٢٥,١
٧٩	٥٦,٥	٤٣,٨	٢٥,١	٢٨,٩
٨٠	٦٠,٢	٦٣,٢	٢٨,٩	٢٥,٥
٨١	٦٧,٠	٥٥,٠	٢٥,٦	٣٩,٣
٨٢	٧٣,١	٤٣,٤	٣٠,٢	٣٩,٦
٨٣	٧٧,٨	٤٥,٨	٢٥,٣	١٣,٩
٨٤	٨٤,٧	—	—	١٤,٦
٨٥	٩٤,٣	—	—	١٢,١
٨٦	٩٧,٨	—	—	١٣,٥
١٩٨٧	١٠١,٢	—	—	—

المصدر : بيانات اعداد الخريجين والمعنيين من د. نجيب حسن غيته ، بعض مصادر الخلل فى سوق العمل المصرى –المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام القوى البشرية ، القاهرة ١٩٨٨م. أما بيانات عدد طلبات الاستخدام وطالبى التعيين فمصدرها وزارة العمل ومأخوذة من د . نادر فرجانى ، طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام .

جدول رقم (٥)

اعداد الخريجين والمعينين عن طريق القوى العاملة مؤهلات متوسطة بالآلاف

١٩٧٧	١٢٧,٢	—	—	—
٧٨	١٢٨,٨	٦٨,٢	٨١,٧	٨١,٧
٧٩	١٤٧,٩	٨٢,١	٨٥,١	٨٥,١
٨٠	١٥٤,٦	٧٥,٩	٨٢,٠	٨٢,٠
٨١	١٨٢,١	٧٥,٠	٩٣,٩	٩٣,٩
٨٢	١٩٧,٨	٤٤,٤	١١٤,٠	١٢٢,٠
٨٣	٢٢٤,١	—	—	٢,٣
٨٤	٢٤٧,٥	—	—	٢,٣
٨٥	٢١٩,٠	—	—	٣,١
٨٦	٢٣٩,٣	—	—	٢,٤
١٩٨٧	٢٥٩,٣	—	—	١,٨

يتضح لنا من بيانات الجدولين السابقين (٤،٥) ان احتياجات سوق العمل من الخريجين كانت تستوعب حوالى نصف عددهم سنويا ، بينما يتم تعيين النصفالثانى عن طريق الوزارة .

ومما يثير التساؤل ان عدد طلبات الاستخدام من قبل الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام كانت عام ١٩٨٣ تفوق اعداد طالبى التعيين عن طريق وزارة القوى العاملة ولكن فى ظل الدعاوى حول تكدس البطالة المقنعة فى الحكومة وفى القطاع العام التى توافقت مع اتجاه السياسة الحكومية لتصفية بعض وحدات القطاع العام وتقليص دوره .

توقفت الحكومة وشركات القطاع العام عن طلب استخدام جديد وهو مايؤكد تناقص اعداد العاملين فى القطاع العام الصناعى بصورة مطلقة فى السنوات الأخيرة ، أن

هذه السياسة وحدها ربما تكون قد أدت الى تعطيل عدد يتراوح بين ١٥٠ألف و ٢٠٠ألف خريج من الجامعات والمعاهد العليا .

أما بالنسبة لخريجى المؤهلات المتوسطة فقد بلغ عدد الخريجين من جملة الشهادات المتوسطة أكثر من ٢مليون فرد خلال الفترة من ٧٧-١٩٨٧ ولم يتم الاتعيين أقل من نصف مليون فقط خلال هذه السنوات ، وقد كانت الوزارة تقوم بتعيين عدد يتراوح بين ٨٠-٩٠ ألف فرد حاصلين عاى مؤهل متوسط سنويا حتى عام ١٩٨١.

رابعا : الديون الخارجية ومشكلة البطالة :

وأيا كان التقدير الصحيح لرقم الديون الخارجية الكلية لمصر ، فالثابت حتى طبقا لأدنى التقديرات أن مصر قد أفرطت فى الاستدانة من الخارج افراطا شديدا فى السبعينات والثمانينات وقد ترتب على ذلك ارتفاع ضخم فى "التزامات " خدمة الدين الخارجى التى قفزت من ٣٠٪الى ١٩٨٤/٨٣ الى ٥١٪ من حصيلة الصادرات فى ٨٦/٨٥وان كانت قد تراجعت الى ٢٨٪ فى ٨٧/٦٨ نظرا لاعادة الجدولة ، وبحلول عام ١٩٨٧/٨٦ (أصبح متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجية طبقا لادنى التقديرات المتاحة مع التحويل بسعر صرف الجنيه فى السوق المصرفية الحرة) اكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى ١٩٢١ جنيها و ٨٧٠ جنيها على التوالى ، وقفزت نسبة الدين الخارجى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٦٪ فى منتصف الستينيات الى ٤٤٪ فى منتصف السبعينيات، ثم الى ٢٢٠٪ فى ٨٧/٨٦، ومن الجدير بالذكر ان معظم القروض الخارجية الحالية تستهلك فى غضون ثلاثين عاما اى ان عبء الديون الخارجية سيظل يستنزف قسطا هاما من الدخل القومى لمصر عبر ثلاثة عقود قادمة على الاقل مما يؤثر على مشكلة العمالة والدخل فى مصر (٤٧) .

خامسا : التضخم والأسعار ودور التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية :

تمتعت مصر باسعار شبه مستقرة فى الستينيات حيث كان معدل الزيادة السنوية فى الأسعار ٣,٥٪ وذلك عكس فترة السبعينيات والثمانينيات أى بعد سياسة الانفتاح

الاقتصادى وربط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمى الراسمالى ، وتزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج وبالتالى التأثير بموجات التضخم التى سادت الاسواق العالمية ، وكذلك نتيجة الديون الحربية وجهود التنمية والتعمير مع عدم توفير مصادر التمويل الحقيقية لها مما أدى فى النهاية الى ضرورة رفع الأجور دون زيادة مماثلة فى الانتاج والاختلال الهيكلى فى سوق العمل واتباع سياسات سعرية تشجع على الزيادة فى الاستهلاك من سلع بعينها مما يزيد من حجم الدعم مما اضطر الحكومة الى تمويل جزء كبير من الانفاق العام عن طريق موارد غير حقيقية (التمويل بالعجز) وتزايد الاعتماد على الخارج والاختناقات فى الاقتصاد المصرى .

ولابد أن نوضح أن زيادة الاعتماد على الواردات امر يشكل خطرا حقيقيا حيث التعرض لموجات التضخم التى تواجهها الدول المصدرة ، فلقد غيرت مصر بعد سياسة الانفتاح وجهتها فى التعامل مع الدول ذات التخطيط المركزى الى دول الاسواق الحرة حيث تحدد هذه الدول لاسعار طبقا لمعايير السوق مما أدى الى تضاعف قيمة الواردات خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، ويوضح ذلك جدول رقم (٩) ، (١٠) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الواردات تعتبر مصدرا للضغوط التضخمية فى الاقتصاد القوى حيث تلعب دورا هاما فى الناتج القومى منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى حينما بدأت زيادة اسعار الواردات تنعكس بوضوح على المستوى العام للاسعار، وقد ساعد على ذلك سياسات الاستيراد التى طبقت فى فترة مابعد الانفتاح الاقتصادى والغاء وتخفيف القيود على تجارة الاستيراد للقطاع الخاص ، والأخذ بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وجواز الاعفاء الجمركى لواردات ومشروعات الاستثمار الخاص مما ترتب عليه اتجاه نسبة كبيرة من مدخرات العاملين بالخارج الى تمويل الواردات بدون تحويل عملة ، وترتب على ذلك تغيرات بنائية وتنظيمية فى الاقتصاد المصرى . حيث إن جانبا كبيراً من الواردات يمثل مدخلات لانتاج سلع صناعية وقطع غيار للآلات والمعدات ، وأن نقص المعروض منها يؤدى الى عدم تشغيل المصانع بكامل طاقتها كما ان جانبا أخر يمثل آلات ومعدات لازمة لتحقيق القومية كما تمثل السلع الاستهلاكية مايقرب من ربع الواردات (٤٨) .

ولم تؤثر سياسة الانفتاح الى تغير هيكلى ايجابى فى النسق الاقتصادى ، بل بالعكس اتجه النشاط الاقتصادى الى التراجع فى مجال الانشطة الانتاجية الاساسية مثل الزراعة والصناعة، ويعد هذا التراجع السبب الرئيسى فى ظهور واستمرار المشاكل الاقتصادية الاساسية من عجز فى ميزان المدفوعات وتضخم الديون الخارجية وارتفاع نسب التضخم وارتفاع نسب البطالة الظاهرة وانخفاض الاجور ، فلقد بلغ النصيب النسبى للاجور فى الدخل المحلى الاجمالى عام ٦٧/٦٦ نسبة ٤٦,٥٪ انخفض فى عام ١٩٧٩ الى ٢٩,٨٪ فقط لاغير ثم عاد الى الارتفاع الى ٣٨٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ ولقد صاحب تدهور توزيع الدخل ارتفاع فى مستويات المعيشة وخاصة بالنسبة للمواطنين ذوى الدخل الثابت ، أو شبه الثابت ، وانخفاض فى فرص العمالة مما يساعد على ظهور مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى (٤٩) .

سادسا : سياسات الانفتاح الاقتصادى ومشكلة البطالة :

تغيرت السياسة الاقتصادية لمصر بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ وقررت مصر خوض تجربة الانفتاح الاقتصادى ، وفى ظل التجربة الجديدة حاولت الحكومة الاعتماد على القطاع الخاص والمحلى والأجنبى لدفع الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية وخاصة فى القطاعات السلعية وركزت استثماراتها فى البنية الاساسية وفى عمليات الاحلال والتجديد ولقد انعكست تلك الأولويات بوضوح فى الاهداف الرئيسية للخطة الخمسية ١٩٧٧-١٩٨٢ والتى حددت أولويات الاستثمار على مايلى (٥٠) :

١- إصلاح المسار الاقتصادى لمواجهة الاختلالات البنيانية الداخلية والخارجية .

٢- الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض التباطؤ الذى حدث نتيجة ضعف معدلات التنمية فى أوائل السبعينيات .

٣- علاج التراكمات التى أدت الى تدهور المرافق الاقتصادية والهياكل الرئيسية للانتاج القومى.

٤- رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى حتى يتمكن من تنفيذ العديد من المشروعات على المستوى العام والخاص .

٥- السماح لرأس المال العربى والاجنبى أن يلعب دوره الانتاجى الخلاق ومشاركا مع القطاعين العام والخاص ويستقطب التكنولوجيا الحديثة فى ظل سياسة الانفتاح .

٦- التوسع فى حجم الاستثمار القومى لمواجهة احتياجات التنمية الشامل ، وخلق فرص العمالة للاعداد المتزايدة من السكان الذين يدخلون سوق العمل .

٧- الانتهاء من المشروعات الجارى تنفيذها وصيانة الوحدات الانتاجية القائمة بالاحلال والتجديد .

واستهدفت خطة (٧٧-١٩٨٢) الوصول لمعدل استثمار يصل الى ٢٨ بالمائة من الدخل القومى ، وكان معنى ذلك الاعتماد بصورة كبيرة على القروض والتمويل الخارجى الذى يشكل حوالى ٤٠٪ من الاستثمارات المنفذة فى تلك الفترة ، على أن أهم خصائص الاستثمارات فى تلك الفترة هو انخفاض نسب الاستثمار المخصصة للقطاعات السلعية والتى بلغت نسبة (٤,٨) فى الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢/٨١) مقابل نسبة (٥٧,٥٪) فى الفترة (٦٠/٥٩-٦٥/٦٤) ، ٦١٪فى الفترة بين ٦٥/٦٦-١٩٧٣) (٥١) وفى نوفمبر ١٩٨٢ صدرت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ وكانت الخطة تقوم على الاسس التالية :

١- الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تجاوز المعدلات الحالية لنمو السكان بما يحقق رفعا لمستوى معيشة لأفراد بمعدلات لاتقل عن ضعف معدل النمو السكانى .

٢- أن تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لها .

٣- دعم قطاعات البنية الاساسية والقطاعات التى تشير المتابعة فى السنوات ماقبل الخطة الحالية الى وجود اختناقات فيها .

٤- احداث تنمية حقيقية للموارد البشرية بالاهتمام بتخطيط القوى العاملة والتدريب

٥- تخصيص طاقات استثمارية لتخفيف حدة مشكلة الاسكان .

٦- البدء فى تصحيح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات .

وعلى الرغم من أن الخطة قد حددت أهمية الاستثمار فى القطاعات السلعية ، الا أننا نرى أن معظم الاستثمارات فى تلك الخطة (حوالى ٧٧بالمائة) اتجهت الى اغراض الاحلال والتجديد والاستكمال والتوسعات ، وبالتالى فان لم تحظ المشروعات الاستثمارية الجديدة الا بما قدره ١٦,٨٪ من اجمالى الاستثمارات ، وبالتالى فان خطة ٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ لم تستهدف فى الحقيقة أى تعديل فى هيكل البنيان الاقتصادى الذى يشكل منذ منتصف السبعينيات ، وعلى الرغم من أن تلك الخطة الاخيرة أخذت فى الحسبان بعض الاهداف الاقتصادية مثل الاهتمام بتخطيط القوى العاملة حتى لاتستفحل ظاهرة البطالة السافرة الا أنها وصلت الى معدل مرتفع فى تعداد ١٩٨٦ بلغ الى ١٥٪ من قوة العمل فى مصر (٥٢) .

وفى الحقيقة نستطيع القول بان سياسات الانفتاح الاقتصادى قد ساهمت الى حد كبير فى زيادة الاختلال بين الانماط الانتاجية الحديثة والانماط التقليدية ، فلقد تركزت الاستثمارات ورؤوس الاموال فى قطاع البنية الاساسية وفى قطاعات الخدمات وعانت الزراعة والصناعة من توقف الاستثمارات وهبوط معدل الاستثمار فى الفترات الأخيرة فى مجال الزراعة الى أقل من ٧٪ من جملة الاستثمارات وقد أدى ذلك الى تباطؤ الناتج من الزراعة والصناعة وانحسار فرص العمالة الجديدة مما ساهم فى تفجر مشكلة البطالة السافرة خاصة بين الشباب والنساء وانخفاض نمو الناتج الزراعى واتجاه الانتاج فى الزراعة الى المحاصيل غير التقليدية مما تسبب فى زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى صورة تزايد واردات مصر الغذائية وفى الوقت نفسه أخذ النشاط الاقتصادى يتركز فى مجال الخدمات (النقل - البنوك - السياحة) تركزت معظم انشطة الانفتاح فى المدن ، ولقد مس الانفتاح القرية ولكن اساسا عن طريق الهجرة على ان معظم مدخرات المهاجرين اتجهت الى قطاع

الاسكان الا أن البعض منها اتجه الى تحديث بعض وسائل الانتاج على ان هذا التحديث لم يغير اساسا من تركيبة الوسائل الانتاجية فى الريف ، فهى مازالت كثيفة العمل على الرغم من انتشار بعض المعدات الرأسمالية .

خاتمة البحث :

من خلال البيانات المتاحة عن البطالة فى مصر ، تبين أنها تمثل مشكلة منذ بداية الثمانينيات من هذا القرن ،وتوضح التعدادات تفاقم المشكلة ، وأن اعداد المتعطلين يزيد بنسبة كبيرة حتى وصل الى مايقرب من خمس عدد السكان فى بداية التسعينات .

ويتضح لنا من مناقشة االمتغيرات الاقتصادية أن ظاهرة البطالة فى مصر هى فى جانبها الاعظم بطالة هيكلية وذلك نتيجة أن السياسات الاستثمارية التى طبقت تميزت بانفصالها التام عن سياسات استخدام القوى العاملة ، فضلا عن سوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية ،فلقد أهملت خطط التنمية خلال عقدى السبعينات والثمانينات القطاعات الانتاجية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، هذا الى جانب عدم اتباع استراتيجية تنمية محددة المعالم ،كما لم تؤدى سياسات التنمية الى اعادة هيكلة الاقتصادى المصرى فى اتجاه سيادة نمط الانتاج الحديث على كافة الانشطة الاقتصادية وباختصار شديد لقد عانى الاقتصاد المصرى منذ بداية السبعينيات والى الآن من اختلالات هيكلية ساهمت مع زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات وارتفاع تكلفة المعروض منها وارتفاع معدلات التضخم باستمرار ، هذا الى جانب الكثير من المشاكل الاقتصادية نتيجة للعديد من الاحداث الخارجية والداخلية ، ومن هذه المشاكل ضعف القدرة التمويلية للتخلف الواضح فى الكثير من العناصر المساعدة للعملية الانتاجية ، ومن ثم قلة المنتج النهائى وتفشى البطالة بنوعيها وانخفاض متوسط انتاجية العامل وضآلة الأجور والاختلال الهيكلى فى سوق العمل المصرى واتباع سياسات سعرية تشجع على الاستهلاك وفى نفس الوقت تزيد من حجم الدعم والحاجة الشديدة الى زيادة اعتماد الخدمات العامة والمرافق ، كل ذلك أدى الى تمويل جزء كبير من الأنفاق العام عن طريق موارد غير حقيقية – التمويل بالعجز – هذا الى جانب الطاقات العاطلة وتوجيه الموارد القومية الخارجية الى أغراض غير

انتاجية أى أغراض استهلاكية بالدرجة الاولى ولم تصاحبها زيادة فى الانتاج المحلى بنفس المعدل هذا الى جانب المشكلات المرتبطة بسياسة التعليم وتدريب القوى العاملة وعدم تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل ، وعدم توافر البيانات الضرورية لرسم سياسة التدريب وذلك لتحقيق أقصى استفادة مكنة من القوى البشرية وعدم وجود تشريع منظم للتدريب ، ولذلك ظهرت أجهزة تدريبية ضعيفة طفيلية أساءت الى النشاط التدريبى من حيث المضمون والمستوى ، ولم تأت بالنتيجة المرجوة مما أدى الى انخفاض الانتاجية بصفة عامة وضعف الوعى التدريبى وضعف التمويل ، كما نجد أن هناك اختناقات واختلافات اقتصادية بين الانتاج والاستهلاك مما أدى الى زيادة الاعتماد على العالم الخارجى لسد الفجوة .وفى تقديرى انه ليس هناك علاج خاص لمشكلة البطالة وحدها ، فعلاج مشكلة البطالة لايمكن فصله عن العلاج الشامل للخروج من الأزمة الاقتصادية التى تواجه مصر ، والتى هى جوهرها ازمة تنمية، فالبطالة الحالية وقلة فرص العمل الجديدة هى مجرد مظاهر لتلك الأزمة أو مجرد أوجه لها وشأنها فى ذلك شأن الغلاء والعجز عن سداد الديون الخارجية والداخلية ، أيضا التى لاتحظى باهتمام يذكر وغيرها من المشكلات المتشابكة للاقتصاد والمجتمع المصرى .

وأرى أن زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على توليد فرص عمل جديد حقيقية لاظاهرية وكذلك قدرته على مواجهة مشكلات التضخم والديون وغيرها تتطلب إعادة توجيه الاستراتيجية والسياسات الخاصة بالتنمية بحيث تتخلص من الخصائص التى لازمتها فى السبعينيات والثمانينيات ، ومن أهم أركان الاستراتيجية والسياسات التى نراها ملائمة للخروج من مشكلة البطالة وغيرها من عناصر الازمة الاقتصادية الشاملة مايلى :

١- أن تتحول التنمية من الاعتماد على الخارج الى الاعتماد على القدرات الذاتية والاعتماد على الذات يعنى أول مايعنى الاعتماد على البشر باعتبارهم هدف التنمية ووسيلتها فى آن واحد ، ولهذا فان التحول من الاعتماد على الغير الى الاعتماد على الذات هو الضمان لان تحظى قضية العمالة والتشغيل بما تستحقه من الاهتمام فليس

من المعقول مع استراتيجية كهذه ، ان يترك الناس بلا عمل فهذا اهدار لموارد هام من موارد التنمية ، فضلا عن ترك حاجة اساسية اشباع وهى حاجة الناس الى العمل .

٢- أن تتخلص التنمية من تقليد الغرب تقليدا أعمى فى مجال التكنولوجيا وهو مايزيد من تكلفة النمو الاقتصادى وتكلفة توفير فرص العمل بل ويحد من امكانات توليد فرص عمل كثيرة أصلا ، ويترتب على ذلك التركيز على استخدام تكنولوجيا تشجع على استخدام الايدى العاملة وهذا لايعنى الاهمال الكامل للتكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العمالية ولكنه يعنى استخدامها على سبيل الاستثناء فى بعض المجالات أو فى بعض العمليات لا على سبيل القاعدة العامة .

٣- ان يتم التخلى عن تقليد انماط الاستهلاك الشائعات فى الغرب والتى لم يصل الغرب نفسه اليها الا فى مراحل متأخرة من تطوره بينما وفدت علينا هذه الانماط فى مراحل مبكرة وأدت الى الانتقاص كثيرا من قدرة مجتمعاتنا على الادخار والاستثمار فى اقامة طاقات انتاجية جديدة تستوعب طلاب العمل وتغيير انماط الاستهلاك ليس مسألة اخلاقية خالصة وانما هو مسألة تتطلب فى المقام الاول اعادة توزيع الدخل فى المجتمع بحيث يقل نصيب الاغنياء فيه ويقل بالتالى ضغطهم على مستويات الاستهلاك وتقل عناصر توريط الاقل دخلا فى انماط استهلاكية تفوق قدراتهم الفعلية على الانفاق ، والمطلوب فى النهاية هو رفع القدرة الادخارية ومن ثم القدرة الاستثمارية للمجتمع بما يمكن من التوسع فى انشاء طاقات انتاجية جديدة توفر فرص العمل للباحثين عنها.

٤- والتوجيه الاستراتيجى الذى نقترحه للتنمية يقتضى تنشيط قطاعات الانتاج السلعى وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة مع اعطاء اولوية متقدمة للتصنيع باعتباره القطاع المؤهل فى ظروف مصر لقيادة التنمية والتعجيل بها ، ومن جهة اخرى فان قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر قدرة من غيره على توفير فرص عمل من نوعيات ملائمة لطبيعة المتعطلين فى مصر وأكثرهم من الشباب المتعلم .

٥- إن السياسة الجديدة للتنمية يجب أن تعنى عناية خاصة بربط جهود التنمية المصرية بجهود التنمية العربية والافريقية فى اطار من الاعتماد الجماعى على الذات بين الدول الساعية للتنمية والامل هنا لايقع على توسيع المبادلات التجارية فقط ولكنه يقع فى المقام الاول على غزو مجالات الانتاج واعادة تقسيم العمل فيما بين الدول المتعاونة مع بعضها بحيث يتم التغلب على عقبات ضيق السوق وضخامة حجم الوحدات الانتاجية الحديثة وبحث تزداد قدرتها التنافسية مع العالم الخارجى ويتحسن وضعها فى تقسيم العمل على الصعيد الدولى .

وهناك محورين أساسيين يمكن أخذهما فى الاعتبار عند مواجهة هذه المشكلة :

المحور الأول : ويتركز فى قضية التقشف العادل والمقصود بذلك هو التقشف الذى لاتقع اعباؤه على الفقراء ومحدودى الدخل وانما التقشف الذى تتوزع اعباؤه بحسب القدرة على التحمل أى القادرين والاثرياء، والتقشف المطلوب ينسحب على الانفاق العام كما ينسحب على الانفاق الخاص ، وهو ينسحب على الانفاق الاستهلاكى أساسا وان كان ليس من المستبعد تطبيقه فى مجالات معينة للانفاق الاستثمارى والغرض منه هو تدبير موارد اضافية للتنمية أى تدبير موارد لتمويل انشاء طاقات جديدة والتوسع فى النطاقات الانتاجية القائمة لخلق فرص عمل تستوعب المتعطلين والداخلين الجدد الى سوق العمل .

والمهم فى اجراءات التقشف ان تتفادى الاقتطاع من مخصصات الدعم والتعليم المجانى والعلاج الشعبى وغيرها من بنود الانفاق الاجتماعى الذى يحتاجه الفقراء وأصحاب الدخول المحددة ، ولذلك فان التركيز يجب أن يكون على زيادة الايرادات قبل أن يكون على خفض النفقات ، فمن الممكن زيادة الايرادات العامة من القادرين من خلال زيادة الضرائب على اصحاب المرتفعة والتخلص من الاعفاءات الضريبية والجمركية التى ثبت عدم جدواها فى زيادة الانتاج أو التصديرأو زيادة العمالة ، كما أنه من الموارد احداث انخفاض ملموس فى النفقات بحذف كل ماليس ضروريا للاسهام فى زيادة الانتاج بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه المرحلة .

المحور الثانى : يتمثل فى تهيئة مناخ أفضل لزيادة الانتاج وتحسين الانتاج وهذا يقتضى اعطاء أولوية خاصة لمكافحة التضخم فى الاقتصاد المصرى وذلك حتى يمكن المحافظة على القيمة الحقيقية للأجور بل ورفعها كحافز لزيادة الانتاج ، ومن جهة أخرى فان مناخا افضل للانتاج يمكن أن يتحقق بمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين وباطلاق الحريات وفتح أبواب المشاركة السياسية أمام المواطنين واتاحة فرص المشاركة فى اتخاذ القرارات على كافة المستويات .

توصيات البحث :

- المحافظة على الارض الزراعية من التآكل بكل الطرق ومحاولة رفع انتاجيتها بالاساليب العملية فى ظل علاقات زراعية تحقق العدالة والاستقرار والتوازن بين صالح الفلاح والاقتصاد المصرى .

- مراجعة أساليب الدعاية التلفزيونية وغيرها من وسائل الاعلام التى تشجع على الاقبال على الاستهلاك حيث يسود الميل الى التقليد والمحاكاة وتبنى عادات وانماط استهلاكية جديدة .

- لابد من دراسة أساليب التدريب دراسة علمية كى تستطيع الوصول به الى المستوى المرجو ، وأن يكون هناك تنوعاً فى مجالات التدريب وأن يرتبط بالبيئة ويفرض العمل المتاح اقليميا أو بالخارج كما لابد وأن يتوفر للمتدرب حاجاته الاساسية اثناء فترة التدريب كى لايقع فى التناقض بين الاحتياجات المعنية العاجلة وتحسين مستواه الادائى ثم معاونة المتدرب على ايجاد فرصة عمل داخليا أو خارجيا .

جدول (٦)

قوة العمل حسب النوع (حضر – ريف) ونسبة العمالة والبطالة

حسب النوع (من تعداد ١٩٨٦م)

	العـــدد			التوزيع النسبى			نسبة من يعملون لقوة العمل	نسبة البطالة
	حضر	ريف	جملة	حضر ٪	ريف ٪	جملة ٪		
يعملون ذكور	٤٦٠٨٩٧٠	٥٨٠٧٥٧٠	١٠٤١٦٥٤٠	٤٤,٢	٥٥,٨	١٠٠		
اناث	٨٦٨١٨٩	٣٨١٥٣٢	١٢٤٩٧٢١	٦٩,٥	٣٠,٥	١٠٠		
جملة	٥٤٧٧١٥٩	٦١٨٩١٠٢	١١٦٦٦٢٦١	٤٦,٩	٥٣,١	١٠٠		
متعطلون ذكور	٥٦٢٤٠٤	٥٩٦٣٩٧	١١٥٨٨٠١	٤٨,٥	٥١,٥	١٠٠		
اناث	٤٦٤٣٣٥	٣٨٨٢٢١	٨٥٢٥٥٦	٥٤,٥٪	٤٥,٥	١٠٠		
جملة	١٠٢٦٧٣٩	٩٨٤٦١٨	٢٠١١٣٥٧	٥١	٤٩	١٠٠		
اجمالى قوة العمل								
ذكور	٥١٧١٣٧٤	٦٤٠٣٩٦٧	١١٥٧٥٣٤١	٤٤,٧	٥٥,٣	١٠٠	٩٠	١٠٪
اناث	١٣٣٢٥٢٤	٧٦٩٧٥٣	٢٧٠٢٢٧٧	٦٣,٤	٣٦,٦	١٠٠	٥٩,٥	٤٠,٥٪
جملة	٦٥٠٣٨٩٨	٧١٧٣٧٢٠	١٣٦٧٧٦١٨	٤٧,٦	٥٢,٤	١٠٠	٨٥,٣	١٤,٧٪

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى – ١٩٥٢ – ١٩٨٧ جمهورية مصر العربية – يوليو ١٩٨٨م .

جدول رقم (٧) بعض مؤشرات التنمية

معدلات النمو الاجمالية والقطاعية

متوسطات سنوية	١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٧٧-٨٢/٨١	٨٣/٨٢-٨٧/٨٦
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	٪٦,٤	٪٣,٢	٪٣,٢	٪٨,٣	٪٨,٥	٪٦,٨
معدل نمو ناتج القطاعات السلعية	٪٦,٤	٪٣,٢	٪٢,٦	٪٨	٪٥,٨	٪٦,٢
معدل نمو الناتج الزراعى	٪٣,٣	٪١,١	٪٢,٦	٪٣,٨	٪٢,٣	٪٣,٥
معدل نمو الناتج الصناعى	٪٨,٥	٪٤,١	٪٣,٣	٪٦,٩	٪٦,٠	٪٩,١
معدل نمو الناتج البترولى			٪٠,٥	٪٣١,٣	٪١٢,٨	٪٧,٧
معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الانتاجية	٪٧,٠	٪١	٪٤,٩	٪٤١,٢	٪١٢,١	٪٧,١
معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية	٪٦,١	٪٥,٧	٪٣,٢	٪٣,٢	٪٩,٦	٪٨,٠

العمودان الاول والثانى محسوبان من وزارة التخطيط ومؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية ٦٠/٥٩ - ٧٢/٧١ القاهرة ، يوليو ١٩٧٥ .

العمودان الثالث والرابع محسوبان من وزارة التخطيط ، تطور الاقتصادر المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، اغسطس ١٩٨١ .

العمود الخامس من : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، جـ١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٢ .

العمود السادس من : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٨١ جـ١ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ .

جدول (٨) بعض مؤشرات التنمية (٢٩)

الادخار والاستثمار والعمالة والبطالة وتوزيع الدخل

	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٦٧/٦٦	٧٠/٦٩	١٩٧٥	٨٢/٨١/٧٧ (٨٢/٨١)	/٨٦-٨٣/٨٢ ٨٧(٨٧/٨٦)
معدل الادخار المحلى الاجمالى	٪١٢,٧	٪١١,٩		٪١٠,٥	٪١٥,٣	٪١٢,٣	٪٧,٨
معدلا الاستثمار المحلى الاجمالى	٪١٣,٣	٪١٦,٢		٪١١,٠	٪٢٤,١	٪٢٣,٩	٪١٨,٥
نسبة الادخار الى الاستثمار	٪٩٥,٥	٪٧٣,٤		٪٩٥,٤	٪٦٣,٤	٪٥١,٥	٤٢
معدل النمو فى عدد المشتغلين	٪٨	٪٤	٪٠,٤	٪٢,٣	٪٣,٥	٪٣,٩	٪٢,٧
معدل البطالة							
تعداد السكان	٪٢,٢٣		٪١,٥٥		٪٥,٨٧	٪٥,٨٧	٪١٥
مسح العمالة بالعينة	٪٤,٧٧	٪١,٩	٪٢,٩	٢,٥	٪٢,٥٨	٢,٥٨	٪٥,٢
وزارة التخطيط							
نصيب الاجور فى الناتج المحلى		٦٠-٦٥	٧٠/٦٦	٧١-٧٤	٧٥-٧٦		
الاجمالى	٪٤٤,٨	٪٤٦,١	٪٤٩,٢	٪٤٩,٦	٪٤٤,١	٪٤٦,٣ ٪٣٧,٩	٪٣٧,٦

المصـــدر : مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية (٥٩/١٩٩٠ - ٧١/١٩٧٢) القاهرة ١٩٧٢ ومن ٦٩/١٩٧٠ بيانات معـدل الادخار والاستثمار حتى ٨١/١٩٨٢ من مجلس الشورى - تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية عن سياسات الاستثمار.

وزارة التخطيط - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بيانات المشتغلين - وزارة التخطيط - مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية .

جدول رقم (٩)

يوليو/ ديسمبر	المدفوعات عن الواردات (سيف)	البترول ومنتجاته	جملة الصادرات (فوب)			ميزان التجارة (−)
			القطن	صادرات أخرى	اجمالى الصادرات	
٨٩/٨٨	١١٨٩٩,٢	٥٢٣,٣	١٣٨,١	١٥٩٢,٥	٢٢٥٣,٩	٩٦٤٥,٣
٩٠/٨٩	١١٤٣٥,٧	٦٢٨,٦	٧٧,٦	١٩٦٥,٨	٢٦٧٢,٠	٨٧٦٣,٧

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى ، ١٩٩٠/٨٩ ، ص٢٤٢ .

جدول رقم (١٠)

القيمة بالمليون جنيه

	٧٠/ ٧١	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١ النصف الاول
حصيلة الصادرات	٣٥٨,٠	٣٩٦,٣	٦٥٣,٩	٦١٢,٨	٦٢٩,٧	٧٧٩,٦	٧٧٦,٢	١٧٥٨,٤	٢٦٩٧,١	١٦٩٠,٤
مدفوعات الواردات	٥١٣,٠	٦٢٢,٣	١٢٥٢,٨	١٦٩١,١	١٦٤٦,٢	٢٠٦,٢	٢٠٦٧,١	٢٦٨٦,٢	٣٤٠٢,٠	٣٣٠٣,٢

المصدر السابق

جدول رقم (١١)

تقديرات معدل البطالة

السنة	مكتب العمل	سنوات التعداد	العمال بالعينة (١)	العمال بالعينة (٢)	تقديرات الخطة
١٩٥٧	٥,١				
١٩٦٠	٤,٨	٢,٢	٤,٨		
١٩٦٣	٤,٨				
١٩٦٤	١,٩				
١٩٦٨	٢,٩				
١٩٧٢	١,٤				
١٩٧٥				٢,٥	
١٩٧٦	٢,٦	٧,٨	٢,٦		
١٩٧٧			٤,٩	٣,١	
١٩٧٨			٤,٩	٣,٦	
١٩٧٩			٣,٧	٤,٦	
١٩٨٠	٤,٢		٣,٤	٥,٢	
١٩٨١			١,٥	٥,٤	
٨٢/٨١					٤
١٩٨٢			٠,٤	٥,٧	
١٩٨٣			١٢,٥	٦,٦	
١٩٨٤			١٣,٢	٦	
١٩٨٥					
١٩٨٦		١٤,٧			
٨٧/٨٦					٥,٢
١٩٨٧				١١,٤	

المصدر : محمد البنا ، المرجع السابق .

نقلا عن : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ملحوظة : (١) تقديرات العمال بالعينة .

(٢) تم حسابها على ضوء تقديرات بحوث العمالة بالعينة بعد استبعاد من هم خارج سن العمال فى جملة القوى البشرية .

جدول (١٢)

المتعطلون فى مصر خلال الثمانينات

السنـــة	عدد المتعطلين
١٩٨٢/٨١	١٨٥,٩
١٩٨٣/٨٢	١٠١٤,٩
١٩٨٤/٨٣	١١٣٧,٠
١٩٨٥/٨٤	٢٤٨٦,٨
١٩٨٦/٨٥	٢٥٢٢,٠
١٩٨٧/٨٦	٢٨٧٣,٠

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

التعداد العام للسكان والمنشآت ، ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٣)

معدل النمو الاقتصادى

الفترة أو السنـــة	متوسط معدل النمو السنوى المركب بالاسعار الثابتة لعام بداية الفترة ومعدل النمو السنوى للأعوام
٦٠/٥٩-٦٥/٦٤	٥,٥٪
٦٦/٦٥	٦,٧٪
٦٧-١٩٦٨	٤,٧٪
٧٠/٦٩	٦,٩٪
٧١/٧٠	٤,٦٪
٧٢/٧١	٢,٣٪
١٩٧٣	٠,٥٪
١٩٧٤	٥,٧٪
١٩٧٥	٧,٦٪
١٩٧٦	١٥,٢٪
١٩٧٧	١٢,٤٪
١٩٧٨	٩,٢٪
١٩٧٩	٩,٨٪

جدول رقم (١٤)

التوزيع المطلق والنسبى للبطالة ونسبة البطالة بين المؤهلين بتعدادى ٦٠ ، ١٩٧٦

* أعداد المتعطلين وتوزيعهم النسبى ومعدلات نموهم السنوى

	تعداد ١٩٦٠			تعداد ١٩٧٦			معدلات النمو السنوية		
	ذ	ث	جـ	ذ	ث	جـ	٪	٪	٪
جملة المتعطلين	١٣٢,٩٠١	٣٣,٦٥٠	١٦٦,٥٥١	٣٨٤,٢٣١	١٢٩,١٨٠	٥١٣,٤,١١	١١,٨	١٧,٧	١٣
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠			
مؤهلون	٣٢,٩١٦	٧,٣٢٥	٤١,٢٤١	٢٠٣,٨٨٢	٢٠٣,٨٨٢	٣٠٩,٥٥١	٣٢,٥	٨٣,٩	٤١,٨
	٢٤,٧	٢١,٨	٢٤,٢	٥٣,١	٥٣,١	١٠,٣			
غير مؤهلين	٩٩,٩٨٥	٢٦,٣٢٥	١٢٦,٣١٠	١٨٠,٣٤٩	١٨٠,٣٤٩	٢٠٣,٨٦٠	٥	٠,٧	٣,٨
* نسبة البطالة داخل قوة العمل									
جملة قوة العمل	١,٩	٦,٤	٢,٢	٤,٢	١٦,٥	٥			
القوة العاملة المؤهلة	٦	١٠,٢	٦,٥	١٣,٤	٢٣,٢	١٤			
القوة العاملة غير المؤهلة	١,٦	٥,٧	١,٨	٢,٣	٧,٣	٢,٥			

المصدر : تعداد ١٩٦٠ ، وتعداد عام ١٩٧٦

جدول رقم (١٥)

عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	٨٨ / ١٩٨٩			٨٩ / ١٩٩٠		
	ربط أصلى	ربط معدل	فعلى١٠شهور	ربط أصلى	ربط معدل	فعلى١٠شهور
اجمالى النفقات	٢٨٧٣٤	٣٠٤٠٠	٢٠٢٧٩	٣٠٣٠٦	٣١٧٦٨	٢٠٦٨٥
اجمالى الايرادات	٢١٥١٤	٢٢١٨٤	١٢٢٩٤	٢٥٤١٦	٢٦٤٦٤	١٤٥٣٧
العجز الكلى	٧٢٢٠	٨٢١٦	٦٨٩٥	٤٨٩٠	٥٣٠٤	٦١٤٨
مصادر تمويل العجز :						
تمويل خارجى	٢٤٢٤	٢٥٨١	١١٢٦	١٤٦٠	١٨٧٩	٨٧٢
اوعية ادخار محلية	٢٨٧٦	٢٨٧٥	٢١٩٦	٢٥٥٦٦	٢٥٦٤	١٥٣٥
قروض من مصادر أخرى	٢٥٠	٢٦٥	١٧٢	٢٠٤	٢٠٤	٧٥
الجهاز المصرفى (العجز الصافى)	٦٧٠	١٤٩٥	٢٤٨١	٦٦٠	٦٥٧	٢٦٦٦
منسوبا الى النـاتج المحلـى الاجمـالى بالاسعار الجارية :						
العجز الكلى	١١,٧	١٣,٢		٦,١	٦,٦	
العجز الصافى	١,١	٢,٤		٠,٨	٠,٨	
اجمالى النفقات	٤٦,٦	٤٩,٣		٣٧,٦	٣٩,٥	
النفقات الجارية	٢٦,٥	٣٧,٩		٢٣,٣	٢٣,٣	
النفقات الاستثمارية	١٢,٨	١٢,٨		٧,٩	٧,٩	
اجمالى الايرادات	٣٤,٩	٢٦,٠		٢١,٦	٢٢,٩	
الايرادات السيادية	٢٠,٠	٢٠,٠		١٨,٣	١٨,٣	

المصدر : وزارة المالية

جدول رقم (١٦)

نظرة مستقبلية حول تطور حجم البطالة

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم قوة العمل فى جميع الانشطة الاقتصادية	١٥٠٩١٢٤١	١٧٢٨٨١٥٨	١٩٧٠٦٠٣٣
حجم البطالة :			
(أ) متعطل سبق له العمل فى الانشطة	٨٤٤٠٥	١١٦١٩٣	١٥٨٣٧٧
(ب) متعطل جديد لم يسبق له العمل	١٧١١٤٥٢	٢٣٥٦٠١٣	٣٢١١٣٥٤
جملة البطالة :			
نسبة المتعطلين فى الانشطة الى اجمالى قوة العمل	٪٠,٥٦	٪,٦٧	٪٠,٨٠
نسبة المتعطلين الجديد الى جملة قوة العمل	١١,٣٤	١٣,٦٣	١٦,٣٩

المصدر : وزارة القوى العاملة : نقلا عن عاصم عبد الحق . آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى ، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٩٨٩ .

هوامش البحث :

١- سميحة السيد فوزى ، سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ،١٩٨٩، ص١،٢

٢- كمال الزيات ، علم الاجتماع المهنى ، القاهرة ، دار نهضة الشرق ، ١٩٨٩،ص٢٠.

٣- مدحت محمد العقاد ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة الجامعة ، الزقازيق ، ١٩٨٩ ، ص ١٨.

٤- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩، ص ٤٩٤ .

٥- محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩، ص ١١٧ .

٦- زيدان عبد الباقى ، علم الاجتماع المهنى ، القاهرة ، دار نهضة الشرق ، ١٩٨٦،ص١٥.

7- James william & Donald R . Gressey Social Problem Harper & Row Publishers .N.Y,1987 .P.630.

٨- مختار عوض ، البطالة فى مصر ، قياسها واساليب علاجها ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصرين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٩ ،ص ٦.

٩- وداد مرقس ، السكان والتنمية فى مصر ، مركز البحوث العربية ، وحدة البحوث والدراسات السكانية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ١٩٩٤،ص ص١٢٢-١٢٣.

10- James William ,Op. cit ., P.630.

١١ - أحمد حمودة ، الابعاد الديموجرافية للبطالة -مجلة الدراسات السكانية ، العدد٥٣، ١٩٨٠، ص١٤.

١٢- الدراسات السكانية ، العدد ٥٠ ، السنة السادسة ، ١٩٧٩ ،ص٢٧.

١٣- محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى ، مرجع سابق ، ص ١١٨.

١٤- خديجة الاعسر ، دراسة تحليلية لسوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة السبعينات ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٦.

١٥- عمرو محيى الدين ، البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد الأول ، الندوات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٧٢.

١٦- عبد القادر دياب ، دراسة تحليلية للعمل الزاعى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهلرة ، ١٩٧٧.

١٧- المجالس القومية المتخصصة ، البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها ، القاهرة ، ١٩٩٢.

18- I.N.P. Research Reports on " Employment Problems in Rural UNA.R.Ten Reports 2 ublished By I.N.P .Cairo ,1966, P.196/1

١٩- سعيد الخضيرى ، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، شئون عربيه ، العدد ٢٦، السنة السابع ، مطابع البيان ، ١٩٩٠، ص٤٦.

٢٠- المرجع السابق ، ص ٤٩.

٢١- آلان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة السيد الحسينى ، ط٢٠،دار قطر بن الفنجاة ، قطر ١٩٨٦، ص ١١٤.

٢٢- سعيد الخضيرى ، مرجع سابق ،ص ٥٠.

٢٣- جاسم خالد السعدون ، المستقبل الاقتصادى للخليج العربى ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٦١، سنة ١٩٩١، ص ٢١.

٢٤- ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، دار سات نقدية فى الأزمة الاقتصادية ، مركز البحوث العربية ، المركز المصرى العربى ، ١٩٨٩ ، ص١٢٩.

٢٥- وداد مرقس وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

٢٦- ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق ،ص ١٠.

٢٧- المرجع السابق ،ص ١٠.

٢٨-تقرير السفارة الامريكية عن الاقتصاد المصرى ، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٨،٩

٢٩- مصادر الجدول (٤) :

وزارة التخطيط ، مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية (٥٩/١٩٦٠- ٧١/١٩٧٢، القاهرة ١٩٧٢ .

بيانات معدل الادخار والاستثمار حتى ٨١/٨٢ من مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية عن سياسات الاستثمار ص ٦٩، وص١١٣. وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة نتائج دورة مايو ١٩٨٣، القاهرة ، يناير ١٩٨٥. - وثيقة الخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨/٩١/٩٢ .

٣٠- النشرات الاقتصادية الخاصة بالبنوك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مجلد ٢٣ ، عدد ٣، ١٩٨٣،ص٣٢٣.

٣١- المرجع السابق ، المجلد الثلاثون ، العدد الثالث ، ٨٩/٩٠،ص ٤١٧.

٣٢- محمد سمير مصطفى ، قضايا التنمية الراهنة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨، ص ٣٢.

٣٣- فوزى حليم فاخر ، الندوة القومية للسياسات الزراعية ، وزاعة مع منظمة الفاو ، ١٩٨٧.

٣٤- النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، العدد الثالث ، المجلد الرابع والاربعون، ١٩٩١، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

٣٥- المرجع السابق ، المجلد الثلاثون ، ٨٩/٩٠،ص٤١٦.

٣٦- محمد محمود الغنيمى ، فائض العمالة فى الدول الناميـــة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣، ص ٨٢.

٣٧- عمرو محيى الدين ، العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية ، القوى البشرية والعمالية فى البلدان العربية ، الامم المتحدة ، اللجنـة الاقتصادية لغربى آسيا ١٩٧٩، ص ١٥٨.

٣٨- وداد مرقس ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٨٨.

٣٩- سهير عبد العزيز ، السياسات الاقتصادية فى الدول النامية وانعكاستها على بعض المشكلات ، المؤتمر الدولى فى الخدمة الاجتماعية والمستقبل فى البلاد النامية، ١٩-٢٧يناير ،١٩٩٢،ص٢١.

40- Blong Mark, Education and The Employment Problems in Developing Countries Geneva, 1978 , P. 18 .

40- Ibid .P.19.

٤٢-محمد محمود الغنيمى ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.

٤٣- منصور حسين وآخر ، التغير الاجتماعى والتعليم ، مكتبة الوعى العربى ،١٩٧٢ ص ١٥٨.

٤٤- سهير عبد العزيز ، مرجع سابق ،ص ٢٥.

٤٥- شادية احمد مصطفى ، البطالة وعلاقتها بالاغتراب بين شباب الخرجين ، رسالة دكتوراه، جامعة اسيوط ١٩٩٣، ص ١٤٤.

٤٦- سلوى سليمان ، التعليم ، سوق العمل ، بطالة المتعلمين ، جامعة القاهرة . المؤتمر الأول الكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩،ص١١.

٤٧- ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق ،ص ١٨.

٤٨- سلسلة تقارير مجلس الشورى ، تقرير رقم ٥٠، مرجع سابق ،ص ص ١٢٦-١٢٨.

٤٩- وداد مرقس ، مرجع سابق ،ص ٤٩.

٥٠- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ١٩٧٨- ١٩٨٢ ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ، اغسطس ١٩٧٧ ، المجلد الاول ، ص١.

٥١- تقرير مجلس الشورى ، الدور الخامسة ، لجنة الشئون الماليـة والاقتصاديـة ، سياسـات الاسـتثمار ١٩٦٠/٥٩-١٩٨٣/٨١ الصادر فى ١٩٨٥/٦/١٥ .

٥٢- وداد مرقس ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .